جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة :

تطوير التنظيم الإداري في ضوء أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الموارد البشرية

إعداد الطالب:

- حريزي أحمد

تحت إشراف الدكتور:

* د/ مولاي مرزوق

أعضاء اللجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الصفة
د/ أحمد مراد	.....رئيساً
د/ مرزوق مولاي	..... مشرفا ومقرراً
د/ يوسف شويحة	.....مناقشاً

السنة الجـــامعيـــة 2025 / 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

قال الله تعالى "وإن شكرتم لأزيدنكم "

ومن هذا المنطق نشكر الله تعالى ونحمده حمدا طيبا على توفيقه لنا ومده لنا بالعون والصبر لإنجاز هذا البحث الذي نتمنى أن يكون فيه فائدة لكل من اطلع عليه فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا والله تعالى ولي التوفيق ، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور :((**مولاي مرزوق**)). على توجيهاته ونصائحه القيمة كما أشكر لجنة المناقشة الموقرة وإلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية كما لا يفوتنا أن أتقدم بالشكر الخاص إلى كل من ساعدنا من قريب او بعيد .

أحمد

الإهـــــداء

الحمد لله الذي اعاننا على اتمام هذا العمل و انجازه وصل اللهم على عبدك المصطفى ونبيك المجتبى وسلم تسليما كثيرا.

الى التي اضاءت سماء روحي و أنارت درب حياتي وبقلبها الرحيم رعتني وبطيب حنانها غمرتني والتي جعلتني انسانة قوية وشجعتني ولا تزال على مواصلة الدرب فاستحقت ان تكون الجنة تحت اقدامها ادين لها بعمري امي الغالية.

الى من علمني حقيقة الحياة ومعنى الاخلاص والوفاء الى من صنع من شقائه سعادتي ومنحني دون مقابل واعز واغلى ما املك في هذا الوجود ادين له بحياتي ابي الغالي .

إلى كل إخوتي الأعزاء و العائلة الكريمة وأهدي هذا العمل إلى الأصدقاء كل باسمه وإلى كل من نسيهم قلمي وحفظهم قلبي ، إلى من يعرفني من قريب أو بعيد .

"الحمد لله رب العالمين تباركت خالقي وخالق كل شيء "

فهرس المحتويات

العنـــــــاوين	الصفحة
البسملة	
الشكر والتقدير	
الإهـــداء	
فهرس المحتويات	
المقدمة	أ- ح
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتطوير التنظيم الإداري وأبعاد التنمية المستدامة	**10-32**
تمهيد	**10**
المبحث الأول: ماهية التنظيم الإداري وضرورات التطوير	**11**
المطلب الأول: مفهوم التنظيم الإداري و أنواعه	**12**
الفرع الأول: التنظيم الرسمي	**13**
الفرع الثاني: التنظيم غير الرسمي	**14**
المطلب الثاني: أسس وأهداف التطوير الإداري	**17**
الفرع الأول: خطوات بناء وتنظيم الإدارة	**17**
الفرع الثاني: أهداف التطوير	**20**
المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة في الفكر الإداري الحديث	**23**
المطلب الأول: الأبعاد التقليدية للتنمية المستدامة	**23**

فهرس المحتويات

الفرع الأول: البعد الاقتصادي	24
الفرع الثاني: البعد الاجتماعي	26
المطلب الثاني: الأبعاد الحديثة	27
الفرع الأول: البعد البيئي	28
الفرع الثاني: البعد التكنولوجي والمعلوماتي	30
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني : واقع وآفاق التنظيم الإداري المحلي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة	33-61
تمهيد	35
المبحث الأول: خصائص التنظيم الإداري للولاية وأدوات التخطيط في الجزائر	36
المطلب الأول: المركزية واللامركزية في نظام الولاية	37
الفرع الأول: دور الوالي وهيئات عدم التركيز الإداري	38
الفرع الثاني: دور المجلس الشعبي الولائي في التنمية المحلية	40
المطلب الثاني: آليات التمويل والتخطيط التنموي المحلي	42
الفرع الأول: ميزانية الولاية والبرامج البلدية للتنمية(PCD)	43
الفرع الثاني: البرامج القطاعية للتنمية(PSD)	45
المطلب الثالث: واقع وآفاق التنظيم الإداري في الجزائر	46

فهرس المحتويات

الفرع الأول: واقع التنظيم الإداري في الجزائر	**46**
الفرع الثاني: الآفاق المستقبلية لتعزيز الاستدامة الإدارية	**47**
المبحث الثاني: التخطيط واستراتيجيات التطوير المستدام	**48**
المطلب الأول: التخطيط في الجزائر	**48**
الفرع الأول: معوقات التخطيط	**49**
الفرع الثاني: تحليل المؤشرات التنموية المحلية	**52**
المطلب الثاني: تطوير الإدارة المحلية نحو الاستدامة	**55**
الفرع الأول: تفعيل المشاركة الشعبية والشفافية في اتخاذ القرار المحلي	**55**
الفرع الثاني: دمج البعد البيئي والتكنولوجي في المخططات الإنمائية المحلية	**58**
خلاصة الفصل	**61**
الخاتمة	**63**
قائمة المراجع	**69–66**
ملخص الدراسة	**71–70**

مقدمة

مقدمة:

يعتبر التنظيم الإداري الركيزة الأساسية التي يقوم عليها هيكل الدولة، والمحرك الفعلي لتنفيذ سياساتها العامة؛ ونظراً للتحولات العالمية المتسارعة، أصبح لزاماً على الإدارة الجزائرية الانتقال من النمط البيروقراطي التقليدي إلى نمط حديث يتبنى أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية).

إن التنظيم الإداري الجزائري في صورته الحديثة مر بعدة مراحل تاريخية أثرت على بنائه الحالي، وهو يواجه اليوم تحديات كبرى تتعلق بضرورة العصرنة، والحد من الفساد الإداري، وتحسين جودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطن الجزائري.

ومن هذا المنطلق فإن تطوير التنظيم الإداري ليس مجرد إجراء فني، بل هو استراتيجية شاملة تهدف إلى عقلنة استخدام الموارد المادية والبشرية، بما يضمن حقوق الأجيال القادمة. وتتجلى أهمية الدراسة في محاولة إيجاد صيغة تنظيمية تربط بين الكفاءة الإدارية وبين متطلبات الاستدامة البيئية والاجتماعية في الجزائر، خاصة في ظل التوجه نحو الرقمنة واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي كأدوات لدعم التنمية المستدامة.

إن الفجوة بين الطموحات التنموية والواقع الإداري في الجزائر تعزى في كثير من الأحيان إلى البيروقراطية ؛ وهي تمسك القادة الإداريين بالحرفية الشديدة في تطبيق القوانين، مما يصنع فجوة بينهم وبين المواطنين.

لذا فإن الإصلاح الإداري يعد جهداً سياسياً وإدارياً يهدف لإحداث تغييرات أساسية في السلوك والنظم، بما يؤمن درجة عالية من الكفاءة في إنجاز الأهداف التنموية.

إشكالية الدراسة و تساؤلاتها

– إلى أي مدى يساهم تطوير التنظيم الإداري في الجزائر في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ؟

وتتفرع الإشكالية إلى الاسئلة الفرعية التالية : ما المقصود بالتنمية المستدامة، وما هي أبعادها في الفكر الإداري الحديث؟ ما دور آليات عصرنة الإدارة، كالإدارة الإلكترونية والحوكمة ، في تطوير التنظيم الإداري وتعزيز التنمية المحلية المستدامة في الجزائر؟

– فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

إن تطوير التنظيم الإداري الجزائري عبر تبني آليات العصرنة وتكريس مبادئ الحوكمة المحلية، يشكل المدخل الأساسي لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة واستمرارية المرفق العام.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى

– تقوم التنمية المستدامة في الفكر الإداري الحديث على إطار تكاملي يدمج بين الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، مما يفرض على التنظيم الإداري التحول من الدور التقليدي إلى دور المسير المستدام للموارد.

الفرضية الفرعية الثانية

تعتبر البيروقراطية و المركزية وضعف منظومة الشفافية والمساءلة بالإضافة إلى نقص التأهيل النوعي للمورد البشري، من أبرز المعوقات التي تحول دون استجابة التنظيم الإداري الجزائري لمتطلبات الاستدامة.

الفرضية الفرعية الثالثة

يؤدي تبني آليات العصرنة (كالإدارة الإلكترونية) وتفعيل مبادئ الحوكمة المحلية إلى تقليص الفجوة بين الإدارة والمواطن، وترشيد استخدام الموارد المحلية، مما يعزز بشكل مباشر فعالية التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف واقع التنظيم الإداري في الجزائر، وتحليل مدى مواءمته لأبعاد التنمية المستدامة، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع تطور الإدارة الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

تتعدد الأسباب التي دفعتنا إلى دراسة موضوع تطوير التنظيم الإداري في ضوء أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر ، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

-الرغبة **في** البحث عن سبل كسر القيود البيروقراطية التي يعاني منها التنظيم الإداري الجزائري، وتحويله إلى إدارة منتجة وفعالة

- تماشي الدراسة مع التوجهات الكبرى للدولة الجزائرية نحو عصرنة الإدارة و تبني آليات الحوكمة المحلية والإدارة الإلكترونية كأدوات لتحقيق الاستدامة.

- تزايد مشكلة التلوث البيئي والاعتداءات على الموارد الطبيعية ، مما يفرض على الإدارة العمومية التدخل كفاعل أساسي لحماية الموارد عبر تشريعات وتنظيمات إدارية صارمة.

- قلة الدراسات الأكاديمية التي تربط بين الهياكل التنظيمية الإدارية وبين معايير الاستدامة في البيئة الجزائرية بشكل مباشر.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تسعى لتشجيع المؤسسات الإدارية على تغيير سلوكياتها المضرة بالاستدامة، والابتعاد عن الاستخدام المفرط للموارد وتبرز هذه الأهمية من خلال مستويين:

أولاً : الأهمية العلمية

- تساهم هذه الدراسة في تعزيز الأدبيات الإدارية الجزائرية بمفاهيم حديثة تتعلق بالإدارة الخضراء و التنظيم المستدام ، وربطها بالواقع الإداري المحلي

البحث في الجذور التاريخية للتنمية المستدامة وعلاقتها بالتنظيم الإداري، وتبيان كيف تطور المفهوم من الفكر الإسلامي القديم وصولاً إلى آليات العصرنة الحالية .

ثانياً: الأهمية العملية

- تقديم توصيات عملية للقائمين على تسيير التنظيم الإداري حول كيفية تبني آليات العصرنة (مثل الإدارة الإلكترونية والحوكمة) لتقليص البيروقراطية

تساهم الدراسة في تبيان دور التنظيم المستدام في توفير الإيرادات المالية اللازمة لمعالجة آثار التلوث البيئي، وتمويل العملية التنموية عبر استغلال أمثل للموارد البشرية والمالية و العمل على تطوير هياكل إدارية مرنة تستجيب لتطلعات المواطنين، وتحقق العدالة في توزيع الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة من خلال معالجتها لإشكالية تطوير التنظيم الإداري في الجزائر إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تهدف الدراسة إلى توضيح كيف يمكن للتنظيم الإداري أن يتبنى مبادئ التنمية المستدامة، بحيث يصبح هدفاً ووسيلة في آن واحد لتحسين حياة الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة

- رصد وتحليل المشكلات والسلبيات التي يعاني منها النظام الإداري (كالمركزية ، الفساد الإداري، ونقص الكفاءة) ، والتي تشكل عائقاً أمام تحقيق الاستدامة

- التعرف على الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية وكيفية دمجها في خطط تطوير التنظيم الإداري لضمان توازن النظام الإيكولوجي مع النشاط الإداري

- البحث في دور الإدارة الإلكترونية و الحوكمة المحلية في تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص البيروقراطية، مما يساهم في تحقيق الإدارة الرشيدة .

– التأكيد على دور القيادة الإدارية والتعليم والتدريب المستمر في بناء جيل من الموظفين القادرين على استيعاب تكنولوجيا الإدارة النظيفة

تحديد مفاهيم الدراسة

مفهوم التنظيم الإداري

يُعرف التنظيم الإداري في البيئة الجزائرية بأنه الهيكل الذي يحدد كيفية صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة للدولة، وقد مرّ التنظيم الإداري الجزائري بعدة مراحل تاريخية بدءاً من الحقبة العثمانية وصولاً إلى مرحلة الدولة المستقلة التي سعت لعصرنته والقضاء على البيروقراطية[1] كما يُنظر إليه كعملية واعية ومخططة تهدف إلى إيجاد هياكل إدارية مرنة تستجيب للمتغيرات البيئية، وتعمل على تحسين قدرات الموارد البشرية والقيادات الإدارية لضمان فعالية الأداء[2]

مفهوم التنمية المستدامة

حسب تقرير برونتلاند (1987)، هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر في تلبية احتياجاتها. وهي تمثل تطوراً جوهرياً في الفكر الإنساني الحديث، إذ لم تعد تقتصر على البعد المادي، بل أصبحت قضية أخلاقية ومصيرية توازن بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية[3]

وفي الإدارة العامة تعني إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وحمايتها وتوجيه التغيير المؤسسي لضمان استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية بشكل عادل[4]

---

[1] رشيد بوخالفة وزينب قريوة، التنظيم الإداري الجزائري وآليات عصرنته، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، 2022، ص 1032.

[2] قرين علي، التنمية الإدارية في الجزائر: واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2014، ص 24.

[3] عباس مفرج الفحل، التنمية المستدامة: أبعادها، قياسها، خصائصها، مقوماتها ومعوقاتها، مجلة دراسات البصرة، السنة 18، 2023، ص 159.

[4] مريم حسين، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية: دراسة حالة بلدية الحجيرة، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2014، ص 24.

أبعاد التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على أبعاد متفاعلة فيما بينها، وهي:

أ. البعد الاقتصادي ويتمحور حول الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الاقتصادية ومنع استنزافها، مع تعديل أنماط الاستهلاك لتصبح أكثر استدامة، وضمان التوزيع العادل للدخول بين أفراد المجتمع[1]

ب. البعد الاجتماعي و يشير إلى النهوض برفاهية الإنسان من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية واحترام حقوق الإنسان، وتثبيت النمو السكاني لتقليل الضغط على الموارد[2]

ج. البعد البيئي ويرتكز على فلسفة حماية الموارد الطبيعية (المياه، التربة، الهواء) وتبني تكنولوجيا نظيفة وأكفأ في المرافق الصناعية للحد من التلوث، وضمان نصيب الأجيال القادمة من الثروات الطبيعية [3]

مؤشرات قياس التنمية المستدامة

لقياس مدى تقدم الدول في تحقيق الاستدامة، وضعت لجنة التنمية المستدامة بالأمم المتحدة ثلاثة أنواع من المؤشرات: مؤشرات الضغط (مثل كميات الانبعاثات)، ومؤشرات الحالة (مثل جودة الهواء والماء)، ومؤشرات الاستجابة (مثل حجم الإنفاق على حماية البيئة)، وتهدف هذه المؤشرات لتقديم معلومات دقيقة لصناع القرار للابتعاد عن العشوائية في التخطيط[4]

ثالثاً: الدراسات السابقة : حظي موضوع التنظيم الإداري والتنمية المستدامة باهتمام واسع، ويمكن استعراض أهم الدراسات السابقة كما يلي:

---

[1] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع، ص 161.

[2] حمزاوي رابح وهاروجي أحمد، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2017، ص 34.

[3] بن الشيخ مريم، أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2012، ص 47.

[4] عامر خضير الكبيسي، مؤشرات التنمية المستدامة وتطبيقاتها، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2015، ص 310.

الدراسات العربية و المحلية:

دراسة علية الانجباوي (1981) قامت بتقييم فعالية برامج التنمية الإدارية في الإدارة العليا، وتوصلت إلى أن هذه البرامج لا تتم وفق منهج علمي دقيق، وتفتقر لمتابعة وتقييم أداء المتدربين[1]

دراسة إسماعيل شعبان (1988) ركزت على تقييم فاعلية التنمية الإدارية، وخلصت إلى غياب المفهوم الشامل للتنمية الإدارية والتركيز على الأساليب التقليدية المتمثلة في المحاضرات بدلاً من الربط بين التدريب والاحتياجات الحقيقية للمؤسسات [2]

دراسة أحمد محمد ناصر النعيمي (1998) تناولت إستراتيجية التنمية الإدارية كمدخل للتطوير التنظيمي ، وأكدت وجود قصور واضح في تطبيق البرامج التنموية وغياب الرؤية الاستراتيجية لدى القيادات[3]

دراسة قرين علي (2014) بحثت في واقع وآفاق التنمية الإدارية في الجزائر، وأشارت إلى أن الجهاز الإداري الجزائري يتسم بالبيروقراطية والفساد الإداري، مما يستوجب تبني إستراتيجية تنموية حقيقية تعتمد على القيادة الإدارية المشاركة[4]

الدراسات الأجنبية:

دراسة باكيلي(Buckley, 1981) أكدت على الدور الإستراتيجي للتنمية الإدارية في تحقيق النجاح التنظيمي، وضرورة التركيز على المفاهيم الإدارية كفلسفة متكاملة لتوجيه الأفراد[5]

[1] علية الأنجباوي، تقييم فاعلية التنمية الإدارية لمستويات الإدارة العليا، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1981، ص 5.

[2] إسماعيل شعبان، تقييم فاعلية التنمية الإدارية لمستوى الإدارة العليا، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، 1988، ص 14.

[3] أحمد محمد ناصر النعيمي، إستراتيجية التنمية الإدارية كمدخل للتطوير التنظيمي، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس، 1998، ص 65.

[4] قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 335.

[5] Buckley, J., Management education and Development, Vol 18, 1987, p 157.

دراسة جيمس(James, 1992) تناولت دور التنمية الإدارية في المنظمات اليابانية، وأثبتت مساهمتها في تحسين المهارات الوظيفية للمديرين وإعدادهم للمهام المستقبلية، مما يعزز استقرار المنظمة [1]

دراسة براون(Brown, 2003) قدمت إطاراً جديداً للتنمية الإدارية الإستراتيجية، مشددة على ضرورة الموازنة بين الأهداف الشخصية للموظفين وأهداف المنظمة في ظل بيئة ديناميكية متغيرة [2]

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ إجماع الباحثين على أن التنمية الإدارية هي أداة إستراتيجية لا غنى عنها لمواجهة التغيرات العالمية ، ومع ذلك تعاني أغلب الدول النامية – ومنها الجزائر– من فجوة بين التنظير والتطبيق، حيث يغلب الإصلاح الإداري الجزئي على التنمية الإدارية الشاملة.

وتأتي الدراسة الحالية لتسلط الضوء على تطوير التنظيم الإداري الجزائري في ضوء أبعاد التنمية المستدامة ، وهو ما يمثل إضافة نوعية تربط بين العصرنة الإدارية والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة[3]

[1] James, P , Management Development & Training Programmes In Japanese Firms, Vol 11, 1992, p 12.
[2] Paul Brown, Seeking Success Though Strategic Management Development, Vol 27, 2003, p 292.
[3] بريحة فاتيح، مساهمة الإدارة الإستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، 2018، ص 17.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لتطوير التنظيم الإداري وأبعاد التنمية المستدامة

تمهيد

تعد عملية تطوير التنظيم الإداري حجر الزاوية في نجاح السياسات العامة للدولة؛ ذلك أن الإدارة ليست مجرد هيكل جامد، بل هي كائن ديناميكي يتأثر بالبيئة المحيطة به ويؤثر فيها. وفي ظل التحولات العالمية الراهنة برز مفهوم التنمية المستدامة كإطار مرجعي يفرض على المؤسسات الإدارية إعادة النظر في أساليب عملها، وهياكلها التنظيمية؛ لضمان تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.[1]

إن الإدارة الجزائرية، ومنذ الاستقلال، مرت بمراحل تطويرية متعددة سعت من خلالها إلى التخلص من الرواسب البيروقراطية، والانتقال نحو الرشد الإداري [2] ومع ظهور أزمة التدهور البيئي واستنزاف الموارد، أصبح من الضروري أن يواكب التنظيم الإداري متطلبات الاستدامة، التي لم تعد مجرد ترف فكري، بل هي حق من حقوق الإنسان في بيئة نظيفة ومستقبل آمن. [3]

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للتنظيم الإداري، وضرورات تطويره في الدولة الحديثة، مع ربط ذلك بالأبعاد والمقومات الأساسية للتنمية المستدامة، وكيف يمكن للتنظيم الإداري أن يكون الأداة الفعالة لتحويل أهداف الاستدامة من شعارات نظرية إلى ممارسات ميدانية ملموسة.[4]

---

[1] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 158.

[2] عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الجزائر، 2003، ص 164.

[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 159.

[4] سعيد مقدم، واقع وتطلعات تنمية الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة الإدارة، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، 1993، ص 6.

المبحث الأول: ماهية التنظيم الإداري وضرورات التطوير

يعتبر التنظيم الإداري الأداة التي تستخدمها السلطة العامة لتنفيذ القوانين والخطط التنموية، وهو يمثل مجموع القواعد والإجراءات التي تحدد كيفية توزيع المهام والصلاحيات داخل الجهاز الإداري[1] إن التنظيم الإداري الناجح هو الذي يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي السياق الجزائري، فإن الحاجة إلى تطوير التنظيم الإداري تنبع من رغبة الدولة في تحسين مستوى أداء المرفق العام، والوصول إلى الحوكمة التي تضمن الشفافية والمساءلة [2] إن التطوير لا يعني فقط تغيير الهياكل، بل يشمل أيضاً تطوير العنصر البشري؛ باعتباره المحرك الأساسي لأي عملية تنموية.

تتقاطع ضرورات التطوير الإداري مع أهداف التنمية المستدامة في نقطة جوهرية، وهي الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد [3] فالتنظيم الإداري التقليدي غالباً ما يعاني من تضخم في الإجراءات البيروقراطية التي تؤدي إلى هدر الوقت والجهد، بينما يسعى التنظيم الحديث (المستدام) إلى تبسيط هذه الإجراءات من خلال الرقمنة والإدارة الإلكترونية؛ لتقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن التنقلات، والحد من استخدام الأوراق، وهو ما يصب في البعد البيئي للتنمية المستدامة. [4]

---

[1] نواف كنعان، القيادة الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 97.

[2] أسامة منزر وزرقة بولفواس، الإدارة العمومية في الجزائر واستراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة الباحث، المجلد 12، العدد 1، 2020، ص 33.

[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 161.

[4] فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15، 2016، ص 313.

يرتبط تطوير التنظيم الإداري بضرورة مواجهة التحديات الاقتصادية، مثل الفقر وانخفاض الدخل، وهي تحديات تفرض على الإدارة أن تكون أكثر فعالية في توزيع الدخول والخدمات[1]، إن التنمية المستدامة تتطلب تنظيماً إدارياً قادراً على منع استنزاف الموارد الطبيعية، وضمان حق الأجيال القادمة في هذه الثروات.

كما تبرز الضرورة الاجتماعية للتطوير من خلال السعي نحو العدالة الاجتماعية ؛ إذ لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل تنظيم إداري يميز بين المواطنين، أو يفتقر إلى الشفافية في التوظيف والترقية [2] لذا فإن إرساء مبادئ دولة القانون داخل التنظيم الإداري يعد مطلباً أساسياً لضمان المشاركة الشعبية في صنع القرار التنموي.

إضافة إلى ذلك، فإن التحديات التقنية تفرض على التنظيم الإداري في الجزائر ضرورة مواكبة البحث العلمي والتكنولوجيا المتطورة[3]

إن التحول نحو التكنولوجيا النظيفة داخلياً في المرفق العام، وتدوير النفايات الإدارية، وتحسين إدارة النظم الإيكولوجية، كلها مهام تتطلب تنظيماً إدارياً مرناً يمتلك خبراء فنيين قادرين على إدارة هذه النظم المعقدة[4]

وبناءً عليه فإن التطوير الإداري هو عملية تراكمية تهدف إلى إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي.

المطلب الأول: مفهوم التنظيم الإداري وأنواعه

يُعرف التنظيم الإداري بأنه العملية التي يتم من خلالها تحديد الوحدات الإدارية، وتوزيع الاختصاصات بين الأفراد، وتنسيق الجهود لتحقيق أهداف معينة، [5] وفي الفكر الإداري

[1] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 168.

[2] حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013، ص 21.

[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 168.

[4] حمزاوي رابح وهاروجي أحمد، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2017، ص 37.

[5] محمد قاسم القريوتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 43.

الحديث، لم يعد التنظيم مجرد توزيع آلي للمهام، بل هو إطار سلوكي يهدف إلى تحفيز المورد البشري؛ ليكون عنصراً مبدعاً في التنمية.

ينقسم التنظيم الإداري بصفة عامة إلى نوعين أساسيين: التنظيم الرسمي، والتنظيم غير الرسمي[1]، ويعتمد نجاح أي مؤسسة إدارية على مدى التناغم والانسجام بين هذين النوعين. فبينما يمثل التنظيم الرسمي الهيكل العظمي للمؤسسة، يمثل التنظيم غير الرسمي الجهاز العصبي الذي ينقل الأحاسيس والاتجاهات غير المرئية بين الموظفين.

إن التنمية المستدامة تتطلب في مقوماتها إدارة بيئية سليمة، تعتمد على الاستخدام الفعال للأدوات الممكنة (التشريعات، المعلومات البيئية، تقييم الأثر البيئي)[2]

وهذا لا يتحقق إلا من خلال تنظيم رسمي واضح المعالم، يحدد المسؤوليات البيئية لكل موظف، و تنظيم غير رسمي يدعم ثقافة المحافظة على البيئة داخل المؤسسة [3] إن الربط بين مفهوم التنظيم وأهداف التنمية المستدامة يؤدي بنا إلى البحث في التنظيم الرسمي بوصفه المعبّر الأول عن إرادة الدولة القانونية.

الفرع الأول: التنظيم الرسمي

يقصد بالتنظيم الرسمي (Formal Organization) ذلك الهيكل التنظيمي الذي يتم وضعه من قبل السلطة المختصة بطريقة مدروسة وعمدية، ويستند إلى القوانين واللوائح التنظيمية. [4]يتميز هذا النوع من التنظيم بوضوح خطوط السلطة، وتحديد قنوات الاتصال، وتوصيف الوظائف بشكل دقيق.

[1]راوية حسن، السلوك الإنساني في المنظمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 36.

[2]عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 167.

[3]مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار دجلة، الأردن، 2014، ص 255.

[4]عبد الحفيظ فوزي، أصول الإدارة، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 88.

وفي الإدارة الجزائرية يتجسد التنظيم الرسمي في القوانين الأساسية (مثل قانون الوظيفة العمومية 06-03)، التي تحدد رتب الموظفين، وحقوقهم وواجباتهم [1] إن التنظيم الرسمي يهدف أساساً إلى تحقيق الفاعلية و الكفاءة من خلال مبدأ التخصص وتقسيم العمل.

ومن منظور التنمية المستدامة، فإن التنظيم الرسمي يجب أن يتضمن معايير ومؤشرات لقياس الأداء المستدام (مثل مؤشرات الضغط والحالة والاستجابة) [2] إن تبني التكنولوجيا النظيفة والاعتماد على الذات داخل الحدود الوطنية يتطلب أن يكون التنظيم الرسمي مبنياً على قواعد الاقتصاد البيئي الذي يدمج البيئة في صلب العمليات الإدارية[3]

كما أن التنظيم الرسمي هو الذي يسمح بمراقبة العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات، ويمنع استغلال النفوذ؛ مما يعزز من أخلاقية الإدارة ويدفعها نحو تحقيق رفاهية المجتمع واستدامة موارده.

الفرع الثاني: التنظيم غير الرسمي

يعد التنظيم غير الرسمي أحد أهم الأبعاد التي يغفل عنها المخطط الإداري أحياناً، رغم دوره الحاسم في توجيه سلوك الموارد البشرية. يُعرف التنظيم غير الرسمي بأنه مجموعة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد داخل المنظمة بعيداً عن القواعد القانونية واللوائح الرسمية [4]

لا يظهر هذا التنظيم في الهياكل التنظيمية المعلنة، بل يتغلغل في أروقة المكاتب من خلال الصداقات، الانتماءات، والقيم المشتركة.

[1] الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية الجزائرية.

[2] عامر خضير الكبيسي، مؤشرات التنمية المستدامة وتطبيقاتها، دار جامعة نايف، الرياض، 2015، ص 310.

[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 167.

[4] قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 161.

وفي البيئة الإدارية الجزائرية، يلعب التنظيم غير الرسمي دوراً مزدوجاً؛ فمن جهة، قد يساهم في سد الثغرات التي يخلفها الروتين الإداري، ومن جهة أخرى، قد يكون منفذاً لظواهر سلبية كالمحسوبية والواسطة [1]

إن الولاء للرئيس وليس للوظيفة يعد من أبرز مظاهر هذا التنظيم في الدول النامية، حيث تذوب شخصية المرؤوسين في شخصية القائد الإداري، مما يؤدي إلى شلل الجهاز الإداري نتيجة غياب الموضوعية [2]

لذا فإن نجاح خطط التنمية المستدامة يعتمد على مدى قدرة الإدارة على احتواء هذا التنظيم غير الرسمي وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف العامة، بدلاً من تركه كبيئة خصبة للانحرافات السلوكية [3]

تتداخل الانتماءات (القبلية، العائلية، والحزبية) في التنظيم غير الرسمي لتشكل قوى ضاغطة قد تعمل ضد عمليات التغيير والإصلاح الإداري [4]

إن الموظف في الإدارة الجزائرية يتأثر بمنظومة القيم الاجتماعية التي قد تتعارض أحياناً مع أخلاقيات الوظيفة العامة، مما يولد مقاومة شديدة لأي تطوير يمس بمصالح هذه الشبكات غير الرسمية [5]

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة، بأبعادها الاجتماعية والأخلاقية، تتطلب تطهير التنظيم غير الرسمي من ممارسات الفساد الإداري [6]

[1] رشيد بوخالفة و زينب قريوة، نفس المرجع السابق، ص 1038.

[2] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 168.

[3] مريم حسيني، نفس المرجع السابق، ص 67.

[4] قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 62.

[5] رشيد بوخالفة و زينب قريوة، نفس المرجع السابق، ص 1039.

[6] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 167.

فالمسؤولية المشتركة في تحقيق أهداف الاستدامة تقتضي بناء علاقات إنسانية قائمة على الثقة والمصداقية ، وهو ما تفتقر إليه الكثير من الإدارات التقليدية التي يسودها الصراع والمحاباة.

إن الانتقال من التنظيم البيروقراطي إلى التنظيم المرن يستوجب فهم آليات عمل هذه الجماعات غير الرسمية، واستغلال طاقاتها في نشر ثقافة الجودة الشاملة و الشفافية ، بدلاً من تركها كعامل معيق لعصرنة المرفق العام [1]

إن تطوير التنظيم الإداري في الجزائر في ظل أبعاد التنمية المستدامة، يتطلب نظرة شمولية لا تغفل دور التنظيم غير الرسمي. إن الإدارة الإلكترونية و الحوكمة المحلية هما الآليتان الكفيلتان بتقليص الآثار السلبية لهذا التنظيم، من خلال تحويل التفاعلات البشرية إلى قنوات رقمية تتسم بالشفافية والعدالة [2]

إن التحديات التي تواجه الجزائر اليوم (اقتصادية، تكنولوجية، وبيئية) تفرض على صناع القرار إعادة هندسة التنظيم الإداري ليكون أكثر استجابة لمقومات الاستدامة [3] ولا يمكن تحقيق ذلك دون تنمية بشرية حقيقية ترفع من كفاءة القادة الإداريين وتجعلهم قادرين على إدارة التنظيم الرسمي بمرونة، والسيطرة على التنظيم غير الرسمي بروح المسؤولية الأخلاقية [4]

إن الربط بين البعد الإداري و الأمن البيئي يتطلب تنظيماً يتجاوز المركزية الجامدة، ويفتح المجال للمشاركة الشعبية والرقابة المجتمعية، لضمان أن تظل الإدارة الجزائرية وسيلة لتحقيق الرفاهية وليست عائقاً أمام التطور [5]

إن التنظيم غير الرسمي واقع لا يمكن تجاوزه، وتطوير التنظيم الإداري يكمن في مدى التوفيق بين هذا الواقع الاجتماعي وبين المتطلبات القانونية والتقنية الحديثة للتنمية المستدامة.

---

[1] بريحة فاتيح، مساهمة الإدارة الإستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، 2018، ص 18.

[2] محمد عجيلة و سعيداني محمد السعيد، نفس المرجع السابق، ص 14.

[3] رشيد بوخالفة و زينب قريوة، نفس المرجع السابق، ص 1052.

[4] قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 198.

[5] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 162.

المطلب الثاني: أسس وأهداف التطوير الإداري

يقصد بالتطوير الإداري تلك الجهود المخططة والمنظمة التي تهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية الجهاز الإداري للدولة وتستند أسس هذا التطوير في الجزائر إلى مبدأ التكامل بين الهياكل التنظيمية والمورد البشري[1]

إن التنمية المستدامة تفرض على التطوير الإداري أن يقوم على البعد الاقتصادي ، الذي يمنع استنزاف الموارد ويشجع الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية والبشرية والمالية؛ بهدف تلبية الحاجات الحالية دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية [2]

علاوة على ذلك فإن أهداف التطوير الإداري في ضوء الاستدامة تتجاوز مجرد تحسين الأداء، لتشمل التوزيع العادل للدخول والحد من التفاوت في فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية [3] إن نجاح الدولة في تحقيق هذه الأهداف ينعكس من خلال مؤشرات دقيقة (مثل مؤشرات الضغط والحالة والاستجابة) التي تقيم الوضع التنموي من خلال معايير رقمية قابلة للحساب والمقارنة.

إن أسس التطوير الإداري في الجزائر تهدف إلى تحويل الإدارة من أداة بيروقراطية إلى إدارة تنموية قادرة على مواجهة التحديات الأمنية والبيئية والتقنية التي تواجه البلاد [4]

الفرع الأول: خطوات بناء وتنظيم الإدارة

تعد عملية بناء وتنظيم الإدارة وفق منظور التنمية المستدامة عملية تراكمية، لا تنشأ من فراغ، بل هي نتيجة لتطور أفكار سابقة تهدف إلى الاستمرارية والتطور[5] إن أولى خطوات بناء

[1]رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1044.

[2]عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 161.

[3]عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 162.

[4]عامر خضير الكبيسي و محمد بن عبدالله السليمان، مؤشرات التنمية المستدامة وتطبيقاتها، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2015، ص 310.

[5]عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 165.

التنظيم الإداري المستدام تبدأ بالتخطيط المكاني والبيئي ؛ حيث يجب أن يراعي الهيكل التنظيمي الحدود البيئية لكل نظام، بحيث لا يتم تجاوز قدرة البيئة على الاستجابة[1]

وهذا يتطلب إدراج الأثر البيئي الناتج عن أنشطة الوحدات الإدارية كتكاليف داخلية ضمن ميزانيات التشغيل.

تتمثل الخطوة الثانية في تثبيت الهياكل البشرية ؛ فالبناء التنظيمي للإدارة يعتمد على مشاركة كل أفراد المجتمع، وهي ما تسمى بـ التنمية بواسطة البشر [2] وفي الإدارة الجزائرية، تتطلب هذه الخطوة الاستثمار في قدرات الأشخاص ومنحهم خيارات تعليمية ومهارية تمكنهم من العمل المنتج. إن تنظيم الإدارة يجب أن يرتكز على مرتكزين أساسيين: الأول هو تلبية الحاجات الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر فقراً، والثاني هو مراعاة محدودية الموارد الطبيعية [3]

إن هذه الخطوات التنظيمية تهدف في النهاية إلى بناء منظومة تنموية قائمة على الشراكة والمشاركة المجتمعية.

تستكمل خطوات بناء الإدارة من خلال تبني التكنولوجيا النظيفة داخل المرفق العام. فالتنظيم الإداري المستدام يتعارض مع الوسائل التقليدية الملوثة أو المهدرة للجهد؛ لذا يجب استيراد وتبني تكنولوجيا مناسبة للبيئة، تكون قادرة على المحافظة على الموارد والطاقة وتولد أقل قدر من النفايات [4] وتعد الإدارة البيئية السليمة أداة فعالة في هذا البناء، حيث تستخدم التشريعات والقوانين البيئية وقواعد المعلومات لضمان تلبية حاجات الحاضر دون الإخلال بالمستقبل[5]

[1] فلاح العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، ط 1، دار دجلة، عمان، 2016، ص 57.

[2] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 162.

[3] قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 47.

[4] حمزاوي رابح وهاروجي أحمد، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة بومرداس، 2017، ص 37.

[5] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 167.

وفي الجزائر فإن الخطوة الحاسمة في تنظيم الإدارة تكمن في تعديل أنماط الاستهلاك الإداري؛ فالبناء التنظيمي يجب أن يشجع المؤسسات على تغيير سلوكياتها المضرة بالبيئة والابتعاد عن الاستخدام المفرط للموارد[1]

إن إدراج الاقتصاد البيئي في صلب الهيكل الإداري يساهم في الارتقاء بالنظام الاقتصادي والاجتماعي معاً.

كما أن خطوات البناء تتطلب وضع مؤشرات أداء واضحة تعطي معلومات دقيقة لأصحاب القرار، للوصول إلى قرارات صائبة تبتعد عن العشوائية المبنية على معلومات خاطئة، مما يعزز من أخلاقية الإدارة وشفافيتها [2]

إن الخطوة النهائية في بناء وتنظيم الإدارة تتمثل في مواجهة التحديات والمعوقات بأسلوب علمي ومنهجي، فالتنظيم الإداري القوي هو الذي يمتلك استراتيجية لمواجهة الفقر، البطالة، وضعف القدرة الابتكارية [3] إن الاستدامة تتطلب تنظيماً إدارياً قادراً على تقليل الإنفاق العسكري وتحويل الموارد نحو التنمية البشرية والبحث العلمي[4]

وفي الجزائر يبرز التحدي الاجتماعي المتمثل في انعدام العدالة في توزيع الخدمات، وهو ما يجب أن يعالجه التنظيم الجديد من خلال رفع كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية[5]

إن خطوات بناء وتنظيم الإدارة في ضوء أبعاد التنمية المستدامة تشكل عملية سياسية هامة تحتوي على عناصر تتعلق بأمن الإنسان والعدل والتمكين [6] إن التنظيم الإداري الجزائري اليوم مدعو لإرساء مفهوم الاعتماد على الذات والتعايش مع البيئة المحلية ضمن القيود الطبيعية

[1] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 160.

[2] مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار دجلة، عمان، 2014، ص 45.

[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 168.

[4] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 162.

[5] فتحية طويل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013، ص 108.

[6] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 165.

المتاحة وبذلك، يصبح التطوير الإداري ليس مجرد غاية، بل هو وسيلة لتحقيق الرفاهية والسكينة العامة، وضمان حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة ومستدامة.

الفرع الثاني: أهداف التطوير

يسعى تطوير التنظيم الإداري في الجزائر إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية التي تتلاقى مع غايات التنمية المستدامة، ويمكن تصنيف هذه الأهداف وفق المحاور التالية:

1 .الأهداف المرتبطة بالبعد الاقتصادي للاستدامة:

يهدف التطوير إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والمالية للدولة، ومنع استنزافها[1] كما يسعى إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يكفل إنتاج خدمات عمومية تلبي رغبات المواطنين بأقل جهد وتكلفة إن الإدارة المتطورة تساهم في تعديل أنماط الاستهلاك الحكومي لتصبح أكثر استدامة[2]

2 .الأهداف المرتبطة بالبعد الاجتماعي للاستدامة:

تتمثل في النهوض برفاهية المواطن الجزائري عن طريق تحسين سبل الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية ويهدف التنظيم الإداري هنا إلى توزيع ثمار التنمية بشكل عادل والحد من التفاوت في الفرص، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي كما يهدف التطوير إلى تمكين الأفراد من المشاركة في صنع القرار عبر المقاربة التشاركية و الحوكمة المحلية[3]

[1] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 161.

[2] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 162.

[3] رشيد بوخالفة وزينب قريوة، نفس المرجع السابق، ص 1050.

3 .الأهداف الإدارية والتنظيمية

تشمل بناء جهاز إداري قادر على إحداث التغيير والتطوير، وتجاوز مظاهر التخلف الإداري والفساد[1] ومن أبرز الأهداف هنا تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات العمومية، وتطبيق معايير الجدارة في تسيير الموارد البشرية

4 .الأهداف المرتبطة بالبعد البيئي والتقني

يهدف تطوير التنظيم الإداري إلى حماية الموارد الطبيعية عبر تبني تكنولوجيا نظيفة في المرافق العمومية والحد من الانبعاثات والتلوث كما يهدف إلى تحسين إدارة النظم الإيكولوجية بواسطة برامج وسبل قانونية فعالة تدمج البعد البيئي في الخطط التنموية

إن تطوير التنظيم الإداري في الجزائر ليس مجرد إجراء فني، بل هو عملية أخلاقية ومصيرية تهدف إلى حماية التراث المشترك للإنسانية (البيئة) مع ضمان حياة كريمة للمواطن إن نجاح هذا التطوير مرهون بمدى قدرة الإدارة الجزائرية على الانتقال من المركزية المفرطة والبيروقراطية إلى الإدارة الإلكترونية والحوكمة الرشيدة [2]

إن الربط بين أهداف الإدارة وأهداف الاستدامة هو الكفيل بإحداث تنمية بشرية من أجل البشر وبواسطة البشر[3] فالهدف النهائي للتطوير الإداري هو خلق توازن بين الإنسان (كوسيلة وهدف للتنمية) وبين الطبيعة (كوعاء لهذه التنمية)، بما يضمن استمرارية الدولة الجزائرية في مواجهة التحديات العالمية المعاصرة [4]

[1] علي قرين، نفس المرجع السابق، ص 25.

[2] رشيد بوخالفة وزينب قريوة، نفس المرجع السابق، ص 1052.

[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 163.

[4] علي قرين، نفس المرجع السابق، ص 335.

بناءً عليه يوصى بضرورة توعية الموظفين العموميين بأبعاد الاستدامة، وتنشئة الأجيال القادمة على الوعي البيئي، مع دعم المؤسسات لاستخدام الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة في ممارساتها الإدارية اليومية [1]

[1] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 169.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة في الفكر الإداري الحديث

إن دمج أبعاد التنمية المستدامة في الفكر الإداري يعني بالضرورة تطوير القدرة الإدارية لتصبح المحرك الأساسي للتنمية الشاملة [1]فالجهاز الإداري في الدول النامية، ومنها الجزائر، يواجه تحدي التخلف الإداري الذي يظهر في العمل الروتيني والجمود؛ لذا فإن تبني أبعاد الاستدامة يفرض إعادة صياغة الهياكل التنظيمية لتكون أكثر تفاعلاً مع المحيط [2]

ويذهب الفكر الإداري الحديث إلى أن الإدارة لم تعد وسيلة لتنفيذ الأوامر فحسب، بل أصبحت عملية تفاعل ديناميكي تهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية [3]ومن هنا تبرز أهمية التخطيط الاستراتيجي كأداة لا غنى عنها في التنظيم الإداري المستدام، حيث يسمح للمنظمة برصد الفرص المتاحة في بيئتها الاقتصادية والاجتماعية وتفادي التهديدات التي قد تمس استقرار الموارد [4]

إن هذا الفكر الجديد يتطلب قيادات إدارية تمتلك رؤية مستقبلية واضحة، قادرة على الموازنة بين تحقيق الأهداف الآنية والحفاظ على ديمومة المؤسسة والدولة. في الجزائر، يظهر هذا التوجه من خلال محاولات رقمنة الإدارة وإصلاح الوظيفة العامة، مما يعكس رغبة في الانتقال نحو تنظيم إداري يدعم التنمية المستدامة بكل أبعادها التقليدية والحديثة.

المطلب الأول: الأبعاد التقليدية للتنمية المستدامة

تتأسس التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد كلاسيكية (اقتصادية، اجتماعية، وبيئية) تتكامل فيما بينها لتشكل الإطار العام لأي عملية تطوير تنظيمي [5]إن الفصل بين هذه الأبعاد في الممارسة

---

[1] عجيلة محمد والسعيد، سعيداني محمد، "متطلبات الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، أبحاث الملتقى الوطني، الجزائر، 2022، ص 02.

[2] قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 26.

[3] بريحة فاتيح، نفس المرجع السابق، ص 14.

[4] عباس مفرج الفحل ، نفس المرجع السابق، ص 161.

[5] عباس مفرج الفحل ، نفس المرجع ، ص 161.

الإدارية يؤدي إلى اختلالات تنموية؛ فالتطور الاقتصادي دون مراعاة البعد الاجتماعي يؤدي إلى الفوارق، وإهمال البعد البيئي يؤدي إلى استنزاف الثروات [1]

إن التنظيم الإداري المستدام هو الذي يستطيع دمج هذه الأبعاد في خططه التشغيلية. فالبعد الاجتماعي، على سبيل المثال، يركز على النهوض برفاهية الإنسان وتحسين سبل الحصول على التعليم والصحة، بينما يركز البعد البيئي على الأمن البيئي وترشيد استغلال المصادر الطبيعية [2]

أما في الجزائر فإن هذه الأبعاد أصبحت تشكل بوصلة للإصلاحات الإدارية الأخيرة، حيث يتم التأكيد على دور الجماعات المحلية (البلدية والولاية) في تجسيد هذه الأبعاد ميدانياً [3]

وسنركز في الدراسة التفصيلية على البعد الاقتصادي، لكونه يمثل العصب المالي والتقني الذي تستند إليه بقية الأبعاد في التنظيم الإداري.

الفرع الأول: البعد الاقتصادي

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول انعكاسات النشاط الاقتصادي على البيئة في الحاضر والمستقبل [4] وفي التنظيم الإداري يتجلى هذا البعد من خلال مبدأ العقلانية والرشادة في إدارة الموارد المالية والعمومية للدولة.

أولاً: الكفاءة الاقتصادية والإدارية

تتطلب التنمية المستدامة من التنظيم الإداري منع استنزاف الموارد ومنع الهدر في الإنفاق [5]الكفاءة هنا لا تعني فقط تقليل التكاليف، بل تعني الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية

[1] حسيني، مريم، "أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص 24.

[2] بريحة فاتيح، نفس المرجع السابق، ص 17.

[3] بوخالفة رشيد وقريوة زينب، نفس المرجع السابق، ص 1047.

[4] عباس مفرج الفحل ، نفس المرجع السابق، ص 161.

[5] قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 41.

والبشرية والمالية بما يلبي حاجات المواطنين الحالية دون الإضرار بحقوق أجيال المستقبل[1] إن الإدارة التي تتبنى هذا البعد تسعى إلى تطوير أساليب إدارة الجودة الشاملة لضمان تقديم خدمات عامة بأقل جهد وأقصى فاعلية، وهو ما تحاول الجزائر تطبيقه عبر آليات عصرنة المرفق العام [2]

إن تحقيق الكفاءة يفرض على الإدارة الجزائرية التخلي عن الأنماط الاستهلاكية المفرطة، وتبني تكنولوجيا نظيفة وأقل تلوثاً، مما يساهم في رفع مستوى المعيشة والحياة [3]

ثانياً: توزيع الموارد والعدالة الاقتصادية

إن أحد ركائز البعد الاقتصادي في التنظيم الإداري هو التوزيع العادل للدخول والحد من التفاوت في فرص الحصول على الخدمات الأساسية[4] الإدارة المستدامة هي التي تضمن وصول الموارد إلى المناطق الأكثر احتياجاً (مثل مناطق الظل في الجزائر)، وتوجيه الاستثمارات نحو التنمية المحلية التي تخدم السكان وتخفف من وطأة الفقر[5]

ثالثاً: ترشيد الإنفاق العام

يشير الفكر الإداري الحديث إلى ضرورة تحويل الموارد المالية من الإنفاق غير المنتج (مثل التسلح المفرط أو الأعباء البيروقراطية) إلى الإنفاق على احتياجات التنمية المستدامة كالتعليم والبحث العلمي[6] وفي الجزائر يبرز هذا التوجه من خلال محاولة تقليص التكاليف الداخلية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الملوثة وإدراج الأثر البيئي ضمن التكاليف الإدارية[7]

---

[1] الفحل عباس مفرج، نفس المرجع السابق، ص 162.

[2] بوخالفة رشيد وقريوة زينب، نفس المرجع السابق، ص 1050.

[3] الفحل عباس مفرج، نفس المرجع السابق، ص 162.

[4] الفحل عباس مفرج، نفس المرجع ، ص 162.

[5] حسيني مريم، نفس المرجع السابق، ص 10.

[6] الفحل عباس مفرج، نفس المرجع ، ص 162.

[7] الفحل عباس مفرج، نفس المرجع ، ص 160.

إن تطوير التنظيم الإداري الجزائري في ضوء البعد الاقتصادي للاستدامة يستوجب بالضرورة إصلاحاً نظامياً يشمل تعديل أنماط الاستهلاك الحكومي، وتحقيق المساواة في الحصول على الخدمات ، وضمان استدامة الموارد الاقتصادية عبر رقابة إدارية صارمة وشفافة[1]

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي

يشير البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة إلى العلاقة الجوهرية بين البشر والطبيعة، ويهدف بالدرجة الأولى إلى النهوض برفاهية الإنسان، في الفكر الإداري الحديث لا تكتفي الإدارة بتوليد النمو، بل تسعى لتوزيعه بعدالة، وهي تنمية من أجل البشر وبواسطة البشر[2]

1 .العدالة الاجتماعية وتوزيع الثمار:

تعتبر العدالة في توزيع الدخول والخدمات من أهم ركائز البعد الاجتماعي، حيث يهدف تطوير التنظيم الإداري إلى الحد من التفاوت في فرص الحصول على الخدمات الأساسية

إن الإدارة المحلية في الجزائر، عبر البلديات والولايات، تضطلع بدور محوري في ضمان التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية لتضييق الفجوة التنموية[3]

إن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب إقحام المواطنين في تحديد احتياجاتهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التنموية[4]

2 .التعليم والتكوين المستمر:

يمثل التعليم الركيزة الأساسية لتنمية القدرات البشرية، حيث يتوسع في خيارات الأشخاص ويمكنهم من العمل المنتج وفي تطوير التنظيم الإداري الجزائري، تبرز أهمية التكوين المتخصص للموظفين العموميين لمواكبة التحولات الرقمية وعصرنة الإدارة[5]

[1] بريحة فاتيح، نفس المرجع السابق، ص 16.

[2] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 162.

[3] محمد عجيلة وسعيداني محمد السعيد، نفس المرجع السابق، ص 1.

[4] مريم حسيني، نفس المرجع السابق، ص 8.

[5] رشيد بوخالفة وزينب قريوة، نفس المرجع السابق، ص 1052.

3 .الصحة والرعاية الاجتماعية:

تركز التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي على التحسين المستمر في سبل الحصول على الخدمات الصحية وتوفير الأمن الصحي ، و تتولى البلديات مهاماً حيوية في مجال الرعاية الصحية، مثل توزيع المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، ومكافحة الأمراض المعدية، لضمان استقرار المجتمع وتثبيت السكان في مناطقهم[1]

إن تطوير التنظيم الإداري في ضوء البعد الاجتماعي للاستدامة يستوجب بالضرورة إصلاحاً جذرياً في طرق تقديم الخدمات العمومية، مع التأكيد على قيم العدالة والمساواة، لضمان انتقال الجزائر إلى نموذج تنموي شامل ومستدام [2]

المطلب الثاني: الأبعاد الحديثة

تتجاوز الأبعاد الحديثة للتنمية المستدامة المفاهيم التقليدية للنمو الاقتصادي، لتشمل أبعاداً تكنولوجية وتقنية وإدارية تهدف إلى التحول نحو الإدارة الخضراء و التكنولوجيا الأنظف . إن الجزائر، ومن خلال ترسانتها القانونية (مثل القانون الأساسي للوظيف العمومي 06-03)، حاولت عصرنة أداء المرفق العام ليتماشى مع هذه الأبعاد الحديثة [3]

ومن أبرز هذه الأبعاد الحديثة هو البعد التكنولوجي الذي يسعى إلى استخدام أقل قدر من الطاقة والموارد، مع تقليص انبعاث النفايات والغازات الضارة بالبيئة. وهذا يتطلب إدراج الأثر البيئي ضمن تكاليف الوحدات الاقتصادية والإدارية [4]

[1] محمد عجيلة وسعيداني محمد السعيد، نفس المرجع السابق، ص 12.

[2] علي قرين، نفس المرجع السابق، ص 335.

[3] رشيد بوخالفة، زينب قريوة، نفس المرجع السابق، ص 1044.

[4] عبدالله حسون محمد، مهدي صالح داوي، نفس المرجع السابق، ص 160.

كما تشمل الأبعاد الحديثة البعد المؤسساتي الذي يركز على دور الإدارة الرشيدة أو الحاكمية في تفعيل الشفافية ومحاربة الفساد الإداري، الذي يُعد من أكبر معوقات التنمية في الدول النامية[1]

إن الانتقال إلى هذه الأبعاد الحديثة يتطلب من الإدارة الجزائرية تحسين إدارة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بواسطة برامج قانونية فعالة، لا تكتفي بالنصوص بل تمتد إلى الممارسة الميدانية [2]

الفرع الأول: البعد البيئي

يعتبر البعد البيئي الركيزة الأكثر حداثة في الفكر الإداري والتنظيمي، حيث يهدف إلى تحقيق التوازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي. إن فلسفة التنمية المستدامة ترتكز على حقيقة أن استنزاف الموارد الطبيعية سيكون له آثار ضارة على الاقتصاد الإداري والتنموي [3]

أولاً: الصناعات النظيفة

يقصد بالصناعات النظيفة تبني تكنولوجيا مناسبة للبيئة، تولد أقل قدر من النفايات وتعتمد على تدويرها داخلياً. وفي الجزائر، يفرض هذا التوجه على المؤسسات الإدارية المشرفة على قطاع الصناعة ضرورة التحول نحو تكنولوجيا دافعية الإنجاز البيئي ، حيث يتم استخدام الأراضي والمياه والموارد الطاقوية بكفاءة لضمان حق الأجيال القادمة [4]

إن تطوير التنظيم الإداري في هذا الجانب يتطلب مهارات فنية وقدرة على تحليل المواقف الصعبة المتعلقة بالتلوث الصناعي[5]

---

[1] رعد حسن الصرن، صناعة التنمية الإدارية في القرن الواحد والعشرين، دار الرضا للنشر، سوريا، 2002، ص 135.

[2] بن الشيخ مريم، أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2012، ص 47.

[3] مريم حسيني، نفس المرجع السابق، ص 31.

[4] زرزور إبراهيم، المسألة البيئية والتنمية المستدامة، ملتقى اقتصاد البيئة، المركز الجامعي بالمدية، 2006، ص 17.

[5] قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 194.

إن الإدارة الجزائرية ملزمة بتشجيع المؤسسات على تغيير سلوكياتها المضرة بالبيئة، من خلال أدوات إدارية واقتصادية

تدمج الأثر البيئي كجزء من التكاليف الداخلية للوحدات الاقتصادية [1]

ثانياً: تقييم الأثر البيئي للمشاريع

يُعد تقييم الأثر البيئي (EIE)أداة إدارية وقانونية تهدف إلى التنبؤ بالآثار البيئية لأي مشروع قبل البدء في تنفيذه. إن هذا الإجراء يتطلب تنظيماً إدارياً يتسم بالشفافية والمساءلة الإدارية في الجزائر[2]، أصبحت هذه الأداة شرطاً

أساسياً للموافقة على المشاريع الاستثمارية، مما يعكس تطور الفكر التنظيمي نحو الإدارة البيئية السليمة[3]

إن عملية التقييم هذه تساعد أصحاب القرار في الوصول إلى قرارات أكثر دقة، والابتعاد عن العشوائية المبنية على معلومات خاطئة. كما أنها تساهم في تحقيق الرفاهية والأمن البيئي للمجتمعات المحلية [4]

إن تطوير التنظيم الإداري في الجزائر في ضوء أبعاد التنمية المستدامة ليس مجرد خيار، بل هو حتمية تفرضها التحديات البيئية الراهنة، مما يستوجب توعية الأفراد والمؤسسات بأهمية المحافظة على البيئة كحق من حقوق الإنسان [5]

إن الربط بين عصرنة الإدارة والأبعاد البيئية هو السبيل الوحيد لضمان نمو مستدام، يحمي الموارد من الاستنزاف ويضمن للأجيال القادمة نصيباً عادلاً من الثروة الوطنية.

---

[1] عبدالله حسون محمد، مهدي صالح داوي، نفس المرجع السابق، ص 160.

[2] رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1048.

[3] مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار دجلة، الأردن، 2014، ص 255.

[4] عامر خضير الكبيسينفس المرجع السابق، ص 310.

[5] فتحية طويل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013، ص 108.

الفرع الثاني: البعد التكنولوجي والمعلوماتي

يعتبر البعد التكنولوجي والمعلوماتي قاطرة التغيير في التنظيم الإداري المعاصر، حيث يهدف إلى تحويل الإدارة من إدارة الأشياء إلى إدارة المعرفة . ويتجلى هذا البعد في محورين أساسيين:

أولاً: تعزيز القدرات الابتكارية

إن التنمية المستدامة تفرض تبني تكنولوجيا نظيفة وأكفأ، وهذا لا يتحقق إلا من خلال الاستثمار في صناع المعرفة [1]يتطلب تطوير التنظيم الإداري في الجزائر تشجيع الموظفين على الإبداع والابتكار، وتوفير المناخ التنظيمي الذي يسمح بتبادل الأفكار بعيداً عن المركزية المفرطة. إن الابتكار الإداري يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة العمومية وتقليل

التكاليف، وهو ما يتماشى مع أهداف الاستدامة في ترشيد استخدام الموارد[2]

ثانياً: الرقمنة الإدارية

تعد الرقمنة الأداة الأكثر فعالية لمحاربة البيروقراطية في الجزائر. لقد قطعت الدولة أشواطاً هامة في رقمنة قطاعات حيوية مثل الحالة المدنية، وجواز السفر البيومتري، والخدمات القضائية [3]

إن الرقمنة لا تعني فقط استخدام الحاسوب، بل هي إعادة هندسة العمليات الإدارية لتصبح ذكية و شفافة ،وتساهم الرقمنة في الجزائر في تقريب الإدارة من المواطن (بوابة المواطن)، وتقليل التنقلات، مما ينعكس إيجاباً على البعد البيئي والاجتماعي للتنمية[4]

[1] محمد عجيلة، سعيداني محمد السعيد، نفس المرجع السابق، ص 02.

[2] قرين علي، التنمية الإدارية في الجزائر واقع وآفاق، نفس المرجع السابق، ص 192.

[3] رشيد بوخالفة، زينب قريوة، نفس المرجع السابق، ص 1052.

[4] مريم حسيني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص 24.

إن استكمال مسار الرقمنة الإدارية في الجزائر يواجه تحديات تقنية وأمنية، منها ضرورة توفير الأمن الإلكتروني وحماية البيانات الشخصية للمواطنين[1]

إلا أن الفوائد المحققة، مثل بطاقة الشفاء وتطبيقات الطب عن بعد ، تؤكد أن البعد التكنولوجي هو الضمان الحقيقي لاستمرارية المرفق العام بفاعلية. إن تعزيز القدرات الابتكارية ورقمنة الإدارة يساهمان بشكل مباشر في تحقيق النزاهة والشفافية ، وهما من أهم ركائز الحكم الراشد المرتبط بالتنمية المستدامة[2]

إن تطوير التنظيم الإداري في ضوء البعد التكنولوجي والمعلوماتي ليس مجرد خيار تقني، بل هو تحول هيكلي عميق يهدف إلى بناء إدارة مواطنة قادرة على مواكبة التحديات المستقبلية [3]

إن نجاح الجزائر في هذا المسار يعتمد على مدى التكامل بين تطوير الأنظمة التكنولوجية وبين تنمية المورد البشري القادر على تشغيل هذه الأنظمة بروح إبداعية ومسؤولة[4]

[1] محمد عجيلة، سعيداني محمد السعيد، نفس المرجع السابق، ص 07.

[2] بريحة فاتيح، نفس المرجع السابق، ص 18.

[3] رشيد بوخالفة، زينب قريوة، نفس المرجع السابق، ص 1044.

[4] أسماء هارون، التعليم الجامعي وتحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين، 2020، ص 194.

خلاصة الفصل الأول :

إن تطوير التنظيم الإداري في الجزائر يجب أن ينطلق من فهم عميق لأبعاد التنمية المستدامة، مع التركيز على البعد التكنولوجي كأداة لكسر القيود البيروقراطية وتحقيق النجاعة الإدارية المنشودة.

الفصل الثاني

واقع وآفاق التنظيم الإداري المحلي

في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

تعتبر الإدارة المحلية حجر الزاوية في أي مشروع تنموي يهدف إلى الاستمرارية، حيث أن التنظيم الإداري في الجزائر مر بمراحل تاريخية متعددة (منذ العهد العثماني وصولاً إلى الاستقلال)، سعياً للوصول إلى صيغة توافقية توازن بين المركزية واللامركزية. إن فلسفة التنمية المستدامة تفرض اليوم على الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) عدم الاكتفاء بالدور التقليدي المتمثل في تسيير المرافق، بل التحول إلى فاعل اقتصادي يراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية في خططه المحلية[1]

من هذا المنطلق يكتسي الفصل الثاني أهمية خاصة في تسليط الضوء على كيفية تكييف الهياكل الإدارية المحلية مع متطلبات الاستدامة، إن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يشير إلى ضرورة النهوض برفاهية الإنسان من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير الأمن[2] ، وهي مهام تقع في صلب اختصاصات التنظيم الإداري المحلي الجزائري.

إلا أن واقع التنظيم الإداري المحلي يواجه تحديات معقدة؛ فالبيروقراطية المتصلبة وغياب التنسيق بين القاعدة والقمة يؤديان في كثير من الحالات إلى الشلل الإداري[3] ولتجاوز هذا الوضع، باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات الرامية إلى عصرنة المنظومة الإدارية وتطوير الخدمات العمومية، بما يضمن استغلال الموارد المحلية استغلالاً أمثلاً يحفظ حقوق الأجيال القادمة [4]

[1] رشيد بوخالفة و زينب قريوة، نفس المرجع السابق، ص 1032.

[2] عباس مفرج الفحل،نفس المرجع السابق، ص 163.

[3] رشيد بوخالفة، نفس المرجع ، ص 1039.

[4] محمد عجيلة و سعيداني محمد السعيد، نفس المرجع السابق، ص 2.

المبحث الأول: خصائص التنظيم الإداري للولاية وأدوات التخطيط في الجزائر

تتميز الولاية في الجزائر بكونها جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي في نفس الوقت دائرة إدارية غير مركزية للدولة. هذا الازدواج في المهام يجعل من الوالي المحرك الأساسي لعملية التنمية، حيث يسهر على تنفيذ القوانين والخطط الوطنية على المستوى المحلي [1] إن التنظيم الإداري للولاية يعتمد على هياكل تنفيذية متخصصة (مديريات تنفيذية) تعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة للولاية لضمان سيرورة العمل الإداري وتنسيق برامج التجهيز [2] و لم يعد التخطيط المحلي مجرد عملية تقنية لتوزيع الميزانيات، بل أصبح أداة استراتيجية تهدف إلى تحقيق التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، وتضييق الفجوة التنموية بينهما[3] وتعتمد الولاية في ذلك على أدوات التخطيط التي تربط بين الاحتياجات المحلية وبين الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة.

إن التخطيط الاستراتيجي للتنمية الإدارية المحلية يواجه مشكلات في الدول النامية، منها فقدان المعايير الموضوعية وعدم كفاءة الإدارة في بعض المستويات، فضلاً عن تقليد الأنظمة الأجنبية دون مراعاة الخصوصية المحلية [4]

لذا فإن تطوير التنظيم الإداري للولاية يتطلب مراجعة شاملة لأساليب اتخاذ القرار بما يضمن مشاركة المواطنين في تحديد أولوياتهم التنموية.

---

[1] مريم حسيني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية: دراسة حالة بلدية الحجيرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص 44.

[2] مريم حسيني، نفس المرجع ، ص 54.

[3] محمد عجيلة، نفس المرجع السابق، ص 1.

[4] قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 140.

المطلب الأول: المركزية واللامركزية في نظام الولاية

يعد التنظيم الإداري الجزائري نتاجاً لتطور تاريخي وقانوني طويل، سعى من خلاله المشرع إلى إيجاد توازن فعال بين سلطة الدولة ووحدتها من جهة، وبين متطلبات التنمية المحلية والمشاركة الشعبية من جهة أخرى. وفي ضوء أبعاد التنمية المستدامة، لم يعد التنظيم الإداري مجرد هياكل بيروقراطية لتسيير الشأن العام، بل أصبح أداة استراتيجية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والحماية البيئية [1]

وتعتبر الولاية في النظام الإداري الجزائري الحلقة المحورية التي تتجسد فيها هذه الازدواجية، فهي من ناحية تمثل امتداداً للسلطة المركزية، ومن ناحية أخرى تعد جماعة إقليمية لامركزية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

إن التنمية المستديمة ترتكز على الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الاقتصادية والطبيعية، مع الأخذ بالحسبان قدرة الفئات الاجتماعية المختلفة على تحمل التغييرات والاستفادة منها [2]

ولتحقيق هذه الغاية، يقوم نظام الولاية على مبدأين متكاملين: المركزية (في شقها المخفف المتمثل في عدم التركيز الإداري) واللامركزية. فالمركزية تضمن التوجيه الاستراتيجي الشامل للدولة، وتوزيع الموارد الكبرى، والحفاظ على النظام العام البيئي والاقتصادي، بينما تسمح اللامركزية بإشراك المواطنين في تسيير شؤونهم بأنفسهم، مما يضفي شرعية وفعالية على القرارات التنموية لتكون أكثر استجابة للحاجيات المحلية [3]

يتجسد هذا التزاوج بين النظامين في هيكلة الولاية التي يديرها جهازان: الوالي الذي يمثل سلطة الدولة وعدم التركيز الإداري، والمجلس الشعبي الولائي الذي يجسد اللامركزية والإرادة الشعبية. إن نجاح أي استراتيجية للتنمية المستدامة في الجزائر مرهون بمدى التنسيق والتكامل بين هذين

[1] عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، نفس المرجع السابق، ص 339.

[2] أسماء حدانة، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، ص 39.

[3] حمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، ص 122.

الجهازين، حيث لا يمكن تحقيق أبعاد التنمية دون إدارة محلية فعالة، تستند إلى حوكمة رشيدة، وتتبنى التكنولوجيا النظيفة والإدارة الإلكترونية لتبسيط الإجراءات وتجاوز العقبات البيروقراطية[1]

الفرع الأول: دور الوالي وهيئات عدم التركيز الإداري

يحتل الوالي مكانة مركزية في التنظيم الإداري الجزائري، فهو ليس مجرد هيئة تنفيذية لقرارات المجلس الشعبي الولائي، بل هو بالأساس ممثل للدولة ومندوب للحكومة على مستوى إقليم الولاية. ووفقاً لأسلوب عدم التركيز الإداري ، يتم تفويض الوالي بسلطات واسعة لاتخاذ القرارات نيابة عن الإدارة المركزية، مما يخفف العبء عن العاصمة ويقرب الإدارة من المواطن[2]

و يلعب الوالي دوراً رياديا في تنسيق السياسات العامة للدولة وتنزيلها على المستوى المحلي، بما يضمن تحقيق التوازن الإقليمي وتجسيد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن الوالي بصفته ممثلاً للدولة يترأس هيئات عدم التركيز الإداري المتمثلة في المديريات التنفيذية الولائية (مثل مديرية البيئة، مديرية الصناعة، مديرية الفلاحة، ومديرية التعمير). وتعتبر هذه المديريات الأذرع التقنية التي تنفذ برامج التنمية الشاملة، فمن الناحية البيئية يسهر الوالي على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث، ويمارس سلطة الضبط الإداري (البوليس الإداري) لمنع أي نشاط اقتصادي أو صناعي قد يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية أو الإضرار بالنظام الإيكولوجي .

أما من الناحية الاقتصادية فإن الوالي منوط بتشجيع الاستثمار المحلي، ومرافقة المؤسسات الاقتصادية لتغيير سلوكياتها المضرة بالبيئة، وتوجيه استخدام الموارد الطبيعية لغرض التحسين المستمر في مستويات المعيشة للتخفيف من عبء الفقر. إن قيادة الوالي لهذه القطاعات

[1] محمد العربي سعودي، نفس المرجع السابق، ص 41.

[2] عبد الحميد قرفي، نفس المرجع السابق، ص 55.

تتطلب منه امتلاك رؤية استراتيجية ومهارات قيادية عالية، تمكنه من خلق الانسجام بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات الحماية البيئية، وهو ما يعكس الجوهر الحقيقي للإدارة البيئية السليمة .

يمثل الوالي محور التنسيق بين مختلف القطاعات حيث يعمل على تذليل الصعوبات البيروقراطية التي تواجه عملية التنمية الإدارية، والتي طالما اعتبرت عائقاً أمام تنفيذ المشاريع المستدامة في الجزائر. ومن خلال توظيف آليات العصرنة، كالإدارة الإلكترونية، يسعى الوالي وهيئات عدم التركيز إلى تبسيط الإجراءات، وضمان دقة المعاملات، وتكريس مبدأ الشفافية الذي يعد دعامة أساسية في محاربة الفساد الإداري والتوزيع العادل للخدمات [1]

إن التحدي الأكبر الذي يواجه تمثيل الدولة على المستوى المحلي يتمثل في تجاوز النظرة التقليدية للتسيير، والانتقال نحو تسيير يعتمد على الاقتصاد البيئي وتثمين المورد البشري. فالوالي لا يصدر الأوامر فحسب، بل ينسق الجهود لحل المشكلات الناجمة عن التوسع العمراني، والنمو السكاني السريع، وتراكم النفايات.

ويتطلب هذا الدور تفعيل الشراكة مع الجامعة ومراكز البحث لتشجيع التكنولوجيا النظيفة، وتحفيز الأفراد والمؤسسات على استخدام مصادر الطاقة المتجددة [2]

وبالتالي فإن هيئات عدم التركيز الإداري تحت إشراف الوالي لا تعمل بمعزل عن المجتمع، بل هي ملزمة بتمهيد الظروف الاجتماعية والثقافية لضمان نجاح التنمية المستدامة. فمن خلال متابعة تنفيذ الميزانيات القطاعية، يتأكد الوالي من أن النفقات العامة موجهة فعلياً نحو تحسين ظروف معيشة المواطنين، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، ومحاربة الإقصاء والتهميش.

[1] فرطاس فتيحة، نفس المرجع السابق، ص 313.

[2] زرزور ابراهيم، نفس المرجع السابق، ص 17.

وهذا ما يؤكد أن سياسات الدولة التنموية، لكي تؤدي إلى تنمية قابلة للاستقرار، لابد أن تحترم مقومات البيئة وقدرة الفئات الاجتماعية على تحمل التغييرات[1]

الفرع الثاني: دور المجلس الشعبي الولائي في التنمية المحلية

إذا كان الوالي يمثل إرادة الدولة والتوجيه المركزي، فإن المجلس الشعبي الولائي يجسد مبدأ اللامركزية والديمقراطية التشاركية، وهو بمثابة الهيئة التداولية التي تعبر عن إرادة المواطنين وطموحاتهم. إن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يركز بشكل أساسي على المشاركة المجتمعية، بحيث يقال عنها بأنها تنمية بشرية من أجل البشر بواسطة البشر [2]

ومن هذا المنطلق يعتبر المجلس الشعبي الولائي الإطار المؤسساتي الأمثل لتفعيل هذه المشاركة، حيث يتشكل من منتخبين محليين يمثلون مختلف فئات المجتمع، ويكونون على دراية دقيقة بالاحتياجات التنموية والمشاكل البيئية التي يعاني منها الإقليم.

يلعب المجلس الشعبي الولائي دوراً محورياً في رسم السياسات التنموية المحلية، من خلال المداولة والمصادقة على ميزانية الولاية، ومراقبة كيفية إنفاق الأموال العمومية. إن هذه الرقابة تكرس مبدأ المساءلة الإدارية والشفافية، وهي من أهم أبعاد الحوكمة المحلية.

فالحوكمة المحلية الجيدة تشترط إشراك المواطن في اتخاذ القرار، وإطلاعه على مخرجات المداولات، مما يقلل من العراقل البيروقراطية ويحجم من ظواهر الفساد المالي والإداري الذي يعد من أكبر معوقات التنمية [3]

وتتجلى مساهمة المجلس الشعبي الولائي في التنمية المستدامة من خلال اهتمامه المباشر بملفات التهيئة الإقليمية، حماية البيئة، الصحة، والتعليم. فالمجلس يمتلك صلاحية اقتراح برامج لتحسين إطار حياة المواطنين، كإنشاء المساحات الخضراء، إدارة شبكات التطهير والصرف

[1] مريزق عدمان، التسيير العمومي بين الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة، ص 153.

[2] فتيح محمد لمين، أحمدوش بيلال، التنمية المستدامة: الأبعاد الآفاق والعلاقة بالطاقات المتجددة، ص 7.

[3] غضبان خميسة، سوسيولوجيا الفعل الإداري المحلي الجزائري، ص 135.

الصحي، ومعالجة النفايات الجامدة الحضرية. إن هذه البرامج لا تلبي فقط الحاجات الآنية للسكان، بل تراعي حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة وموارد غير مستنزفة [1]

إلى جانب الأدوار البيئية والمالية يقوم المجلس الشعبي الولائي بدور حاسم في ترقية الاستثمار المحلي وخلق الثروة. فمن خلال التشاور مع الفاعلين الاقتصاديين وتنظيمات المجتمع المدني، يمكن للمجلس أن يشجع على إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة تعتمد على الموارد المحلية وتوفر مناصب شغل، مما يعالج التحديات الاقتصادية المتمثلة في الفقر والبطالة [2]

إن هذا التوجه يجسد ما يعرف بالتنمية الاقتصادية الجوارية، والتي تراعي الخصوصية التي تميز كل جهة داخل الولاية، وتخفف من الفوارق التنموية بين الأقاليم.

يمثل المجلس الشعبي الولائي حلقة الوصل بين الإدارة المركزية والمواطن، فهو يعمل على نقل الانشغالات الشعبية إلى الجهاز التنفيذي (الوالي)، ويساهم في بلورة المخطط الولائي للتنمية (PDW) ولكي تكون مخرجات هذا المجلس متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، يجب عليه الاعتماد على المعايير والمؤشرات التنموية، كمؤشرات الحالة والاستجابة والضغط، لتقييم مدى التقدم المنجز في حماية التربة والماء والهواء، ومدى تحسن المستوى المعيشي[3]

إن التنظيم الإداري في الجزائر على مستوى الولاية يقدم نموذجاً يمكن أن يكون بالغ الفعالية إذا ما تم استغلاله وفق منظور التنمية المستدامة. إن التكامل بين سلطة الوالي المجهزة بالإمكانيات التقنية والمالية للدولة، و المجلس الشعبي الولائي المستمد لشرعيته من نبض الشارع، يشكل الضمانة الأساسية لإرساء تنمية متوازنة. غير أن هذا التنظيم يبقى بحاجة ماسة

[1] محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، ص 4.

[2] نزار رافع مهيدي، نموذج مقترح لاستراتيجية التنمية المستدامة، ص 64.

[3] عامر خضير الكبيسي، محمد بن عبد الله السليمان، مؤشرات التنمية المستدامة وتطبيقاتها، ص 310.

إلى إصلاحات مستمرة لتقليص المركزية المفرطة، وتفعيل الإدارة الإلكترونية، وتدريب المنتخبين والإداريين على مفاهيم الاقتصاد البيئي وإدارة الجودة الشاملة[1]

المطلب الثاني: آليات التمويل والتخطيط التنموي المحلي

تعتبر آليات التمويل المحرك الفعلي لأي تنظيم إداري يسعى لتحقيق الاستدامة؛ فبدون موارد مالية كافية ومستقرة، تبقى خطط التنمية مجرد حبر على ورق. يعتمد التمويل المحلي في الجزائر بشكل أساسي على ميزانية الدولة (الإعانات) والضرائب المحلية التي تجبيها الجماعات الإقليمية [2] إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب منع استنزاف الموارد والبحث عن طرق تمويل مبتكرة تقلل من التبعية للمحروقات وتدعم الاستثمار المحلي[3]

أما التخطيط التنموي المحلي، فيتم عبر آليات قانونية وتقنية تهدف إلى ترجمة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية إلى مشاريع ميدانية. إن عصرنة هذا التخطيط تتطلب الانتقال نحو الإدارة الإلكترونية، التي تساهم في تعزيز الشفافية وإزالة قيود الوقت والمسافة، مما يسهل مراقبة صرف الأموال العمومية وتوجيهها نحو المشاريع الأكثر نفعاً للأجيال الحالية والمستقبلية[4]

ويرتبط نجاح التخطيط المحلي بمدى قوة القيادة الإدارية المحلية وقدرتها على التأثير في سلوك التابعين وتنسيق الجهود [5] فالمسؤول المحلي المطالب بتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يتمتع بمهارات فكرية وتنظيمية تمكنه من الموازنة بين ضغوط الميزانية وبين الحفاظ على الموارد البيئية والاجتماعية في إقليمه.

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، ص 184.

[2] محمد عجيلة، نفس المرجع السابق، ص 4.

[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 161.

[4] محمد عجيلة، نفس المرجع السابق، ص 1.

[5] قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 155.

الفرع الأول: ميزانية الولاية والبرامج البلدية للتنمية(PCD)

تمثل ميزانية الولاية الأداة المالية الرئيسية التي يجسد من خلالها التنظيم الإداري المحلي سياساته التنموية. تتكون هذه الميزانية من قسمين أساسيين: قسم التسيير وقسم التجهيز؛ حيث يوجه الأخير لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تخدم أبعاد التنمية المستدامة، مثل شق الطرقات، توفير المياه الصالحة للشرب، وتوسيع شبكات الكهرباء [1] إن تحقيق الاستدامة المالية يتطلب ترشيد الإنفاق وتوجيه الموارد نحو الأنشطة المنتجة للثروة بدلاً من الاستهلاك المفرط[2]

إلى جانب ميزانية الولاية، نجد البرامج البلدية للتنمية (PCD) ، وهي آلية تمويلية تخصصها الدولة للبلديات من أجل إنجاز مشاريع جوارية ذات صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن. تهدف هذه البرامج إلى تحقيق العدالة الاجتماعية (البعد الاجتماعي للاستدامة) من خلال التوزيع العادل للمشاريع بين القرى والمداشر، مما يساهم في تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية والحد من النزوح الريفي[3]

إلا أن تنفيذ هذه البرامج غالباً ما يصطدم بعقبات إدارية، مثل تداخل المهام وتضخم القوانين التي تعيق سرعة الإنجاز [4] ولتطوير التنظيم الإداري في هذا الجانب، لا بد من منح البلديات صلاحيات أوسع في إدارة هذه الميزانيات بعيداً عن الوصاية المركزية المشددة، بما يسمح بخلق تنمية نابعة من القاعدة .

ومن خلال تحليل واقع ميزانية الولاية والبرامج البلدية للتنمية(PCD) ، يتضح أن هناك فجوة بين الموارد المرصودة وبين النتائج المحققة ميدانياً. فالبيروقراطية وسوء التنظيم الإداري يؤديان

[1] مريم حسيني، نفس المرجع السابق، ص 60.

[2] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 162.

[3] مريم حسيني، نفس المرجع ، ص 66.

[4] قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 212.

في كثير من الأحيان إلى تجميد المبادرات وإلحاق الضرر بالاقتصاد المحلي [1] لذا فإن آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ترهن بمدى نجاح التحول نحو الحوكمة المحلية التي تقوم على الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار التنموي[2]

إن استدامة البرامج البلدية للتنمية تتطلب أيضاً تبني التكنولوجيا النظيفة في المشاريع المحلية، وهو ما يفرض على التنظيم الإداري المحلي استيراد تكنولوجيا صديقة للبيئة والحرص على تدريب المهارات المحلية للتعامل معها[3] وبذلك، يتحول التنظيم الإداري المحلي من مجرد منفذ للميزانيات إلى محرك للتغيير يجمع بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحماية البيئية.

إن تطوير التنظيم الإداري المحلي في ضوء أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر يتطلب تضافر الجهود بين إصلاح القوانين، رقمنة الإدارة، وتأهيل العنصر البشري (القيادة الإدارية)، فالتنمية المستدامة ليست مجرد خيار، بل هي ضرورة حتمية لضمان مستقبل مستقر للجماعات المحلية الجزائرية [4]

تعد التنمية المستدامة أهم تطور في فكر التنمية الحديث، فهي قضية أخلاقية ومصيرية تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الجيل الحاضر وحقوق الأجيال المستقبلية [5] وفي الجزائر، يبرز التنظيم الإداري المحلي (الولاية والبلدية) كفاعل رئيسي في تجسيد هذه الأبعاد، حيث انتقل الفكر الإداري من مجرد التسيير البيروقراطي التقليدي إلى محاولة تبني آليات العصرنة

[1] رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1051.

[2] رشيد بوخالفة، نفس المرجع ، ص 1047.

[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 167.

[4] مريم حسيني، نفس المرجع السابق، ص 68.

[5] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 158.

والحوكمة المحلية. إن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر يرتكز على النهوض برفاهية الإنسان، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير الأمن [1]

إلا أن التنظيم الإداري المحلي يواجه تحديات معقدة، فالبيروقراطية المتصلبة وفقدان المعايير الموضوعية في بعض المستويات الإدارية يعيقان انسيابية المشاريع التنموية [2] لذا فإن البحث في آفاق تطوير هذا التنظيم يتطلب مراجعة شاملة لأدوات التخطيط وأساليب التمويل المعتمدة، بما يضمن تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الخطط المحلية [3]

الفرع الثاني: البرامج القطاعية للتنمية(PSD)

تمثل البرامج القطاعية للتنمية (PSD) إحدى أهم أدوات التخطيط المركزي الموجه للمجال المحلي، حيث تخصص هذه البرامج لتمويل المشاريع الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي التي تتجاوز قدرات البلديات المحدودة [4]هذه البرامج تعكس البعد الاقتصادي والاجتماعي للاستدامة من خلال توجيه الموارد نحو قطاعات حيوية كالري، الأشغال العمومية، والصحة.

إن إدارة هذه البرامج تتطلب تنسيقاً وثيقاً بين الإدارات المركزية والمصالح غير المركزية بالولاية لضمان فعالية الإنجاز [5]

في ظل التنمية المستدامة يهدف التخطيط عبر البرامج القطاعية إلى تقليص الفوارق التنموية بين المناطق الحضرية والريفية [6] ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه البرامج قد يصطدم بعوائق إدارية مثل تداخل المهام والمسؤوليات و البيروقراطية الشديدة ، مما يؤدي أحياناً إلى شلل في بعض

[1]عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 163.

[2]رشيد بوخالفة وزينب قريوة، نفس المرجع السابق، ص 1032.

[3]بريحة فاتيح، مساهمة الإدارة الإستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، 2018، ص 16.

[4]مريم حسيني، نفس المرجع السابق، ص 60.

[5]قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 135.

[6]محمد عجيلة، نفس المرجع السابق، ص 8.

المشاريع القطاعية [1]لذا فإن عصرنة تسيير البرامج القطاعية تستلزم تبني تكنولوجيا أنظف وأكفأ في المرافق الصناعية والخدمية التابعة لهذه القطاعات.

ومن خلال تحليل واقع البرامج القطاعية للتنمية(PSD) يتضح أن هناك حاجة ملحة لربط هذه البرامج بمؤشرات قياس دقيقة (مؤشرات الضغط، الحالة، والاستجابة) للتأكد من أثرها البيئي والاجتماعي [2] إن التوجه الجديد في الجزائر يرمي إلى جعل البرامج القطاعية قاطرة للتنمية المستدامة من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروة وإدراج التكاليف البيئية ضمن دراسات الجدوى[3]

إن آفاق تطوير التنظيم الإداري المحلي تكمن في التحول نحو الحوكمة المحلية وتفعيل المشاركة الشعبية في متابعة المشاريع القطاعية [4] فالمستقبل يتطلب قيادة إدارية تتفانى في العمل وتعتمد الإبداع الابتكاري وسيلةً لتذليل الصعاب الاقتصادية والاجتماعية [5] يبقى التنظيم الإداري للولاية في الجزائر مطالباً بمرونة أكبر في إدارة البرامج القطاعية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة بشكل متوازن ومستمر.

المطلب الثالث: واقع وآفاق التنظيم الإداري في الجزائر

الفرع الأول: واقع التنظيم الإداري في الجزائر

يشهد التنظيم الإداري في الجزائر تطورًا تدريجيًا في إطار الإصلاحات التي تبنتها الدولة لتحديث الإدارة العمومية وتحسين أدائها، حيث يعتمد التنظيم الإداري الجزائري على مبدأي المركزية واللامركزية الإدارية، من خلال توزيع الاختصاصات بين الإدارة المركزية والجماعات

[1]قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 303.

[2]عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 164.

[3]بريحة فاتيح، نفس المرجع السابق، ص 17.

[4]رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1051.

[5]قرين علي، نفس المرجع ، ص 188.

المحلية كالولاية والبلدية .وقد سعت الجزائر إلى عصرنة الإدارة عبر تبني الرقمنة ، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين جودة الخدمات العمومية، غير أن الواقع الإداري لا يزال يواجه عدة صعوبات، أبرزها البيروقراطية، وضعف التنسيق بين المؤسسات، وبطء تنفيذ الإصلاحات الإدارية، إضافة إلى تهميش بعض الكفاءات الإدارية وضعف إشراك العنصر البشري في اتخاذ القرار الإداري. كما أن محدودية التكوين والتأهيل المستمر للموارد البشرية تؤثر سلبًا على فعالية الأداء الإداري وتحقيق التنمية المستدامة .ويؤكد العديد من الباحثين أن الإدارة الجزائرية ما تزال بحاجة إلى إصلاحات أعمق لتحقيق التوازن بين المركزية واللامركزية، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والفعالية الإدارية . [1]

الفرع الثاني: الآفاق المستقبلية لتعزيز الاستدامة الإدارية

تتجه الجزائر مستقبلًا نحو بناء إدارة عصرية تقوم على مبادئ الاستدامة والحوكمة الرشيدة، وذلك من خلال تعزيز التحول الرقمي وتعميم الإدارة الإلكترونية، بما يساهم في تسريع الخدمات وتقليل التعقيدات الإدارية. كما تسعى الدولة إلى تطوير الأداء الإداري عبر الاستثمار في المورد البشري وتحسين التكوين والتأهيل المهني للإطارات والموظفين ومن بين الآفاق المستقبلية كذلك دعم اللامركزية الإدارية ومنح الجماعات المحلية صلاحيات أوسع، بما يسمح بتحقيق التنمية المحلية وتقريب الإدارة من المواطن. كما أن تبني مبادئ الشفافية، والرقابة، والمساءلة، والاعتماد على التخطيط الاستراتيجي، سيساهم في تحقيق استدامة إدارية فعالة وقادرة على مواكبة التحولات الحديثة .وتتطلب الاستدامة الإدارية أيضًا الحد من تهميش الكفاءات، وتشجيع الابتكار الإداري، وإشراك الموارد البشرية في صنع القرار، لأن العنصر البشري يمثل أساس نجاح أي إصلاح إداري مستدام[2].

[1]. زازة دلة، مبادئ التنظيم الإداري الجزائري، جامعة مستغانم، 2020، ص 15

[2] بوشارب بشير وعثماني قويدر، التنظيم الإداري للولاية في القانون الجزائري، جامعة غرداية، 2020، ص 44

المبحث الثاني: التخطيط واستراتيجيات التطوير المستدام

يعد التخطيط الركيزة الأساسية التي يقوم عليها التنظيم الإداري الحديث، خاصة في ظل التوجه نحو تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. إن التنظيم الإداري الجزائري في صورته الحديثة مر بمراحل تاريخية أثرت في بنائه الحالي، مما استوجب البحث عن آليات كفيلة بعصرنته وتكييفه مع التطورات العالمية [1] وتأتي أهمية التخطيط من كونه الأداة التي تسمح بتلبية الحاجات البشرية الحالية دون التأثير السلبي على حقوق الأجيال المستقبلية، وهو ما يمثل جوهر البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة[2]

إن واقع التنظيم الإداري المحلي في الجزائر يفرض ضرورة الانتقال من التسيير البيروقراطي التقليدي إلى التخطيط الاستراتيجي الذي يراعي خصوصيات الأقاليم. فالتنمية المستدامة في جوهرها هي تنمية بشرية من أجل البشر بواسطة البشر ، وهذا يتطلب إشراك الجماعات المحلية في رسم الخرائط التنموية[3] وبناءً عليه فإن نجاح الاستراتيجيات التنموية في الجزائر مرهون بمدى قدرة الإدارة المحلية على تجاوز النمطية والتوجه نحو الحوكمة المحلية كخيار استراتيجي لتحقيق الاستدامة الشاملة [4]

المطلب الأول: التخطيط في الجزائر

يعرف التخطيط في السياق الإداري الجزائري بأنه الاختيار المرتبط بالحقائق ووضع الفروض المتعلقة بالمستقبل لتحقيق النتائج المنشودة [5] وقد شهدت الجزائر محاولات عديدة لإدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن مخططاتها الوطنية، إلا أن الممارسة الميدانية كشفت عن وجود فجوة

[1] رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1031.

[2] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 161.

[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 162.

[4] محمد عجيلة و سعيداني محمد السعيد، نفس المرجع السابق، ص 2.

[5] قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 113.

بين التنظير القانوني والتطبيق الفعلي. إن التخطيط المستدام يتطلب موازنة دقيقة بين النظام الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، وهو ما يسمى بالاقتصاد البيئي الذي يسعى لتحقيق نمو مستديم [1]

وتعتبر الإدارة المحلية (الولاية والبلدية) الطرف الأصيل في تنفيذ المخططات التنموية، حيث أسندت لها مهام تطوير القطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والسكن [2] ومع ذلك فإن عملية التخطيط في الجزائر لا تزال تتسم في كثير من الأحيان بـ الفوقية ، مما يعيق قدرة الهيئات المحلية على الاستجابة للتحديات الميدانية. إن التحول نحو التخطيط الاستراتيجي يقتضي تبني رؤية مستقبلية تعتمد على إمكانات الحاضر والتنبؤ بمتغيرات المستقبل، مع مراعاة القيم التي يشجعها المجتمع [3]

الفرع الأول: معوقات التخطيط

تواجه عملية التخطيط في الجزائر جملة من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المسطرة للتنمية المستدامة، وتصنف هذه المعوقات إلى تحديات هيكلية، بشرية، وتقنية.

أولاً: المعوقات الإدارية والهيكلية

تعد البيروقراطية لبرامج التنمية الإدارية من أبرز المعوقات التي تعيق انسيابية التخطيط المحلي، فالتمركز الشديد للسلطة (المركزية) يؤدي إلى بطء في اتخاذ القرارات وتهميش المبادرات المحلية [4] كما أن تداخل المهام والمسؤوليات بين مختلف المستويات الإدارية يخلق حالة من الشلل الإداري، حيث تغيب الشفافية والمساءلة في متابعة تنفيذ المشاريع التنموية[5]

[1] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 167.
[2] رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1036.
[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 166.
[4] قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 212.
[5] رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1039.

إضافة إلى ذلك فإن النمو العشوائي للأجهزة الإدارية وفقدان الخطة الشمولية يؤدي إلى بعثرة الجهود وضياع الموارد المالية[1]

إن غياب الاستقرار في الهيئات القائمة على التخطيط، نتيجة التعديلات الحكومية المستمرة، يجعل من الصعب بناء استراتيجيات طويلة الأمد، وهو ما يتنافى مع خاصية الاستمرارية التي يتطلبها التخطيط المستدام[2]

ثانياً: المعوقات الاقتصادية والمالية

يشكل ضعف رأس المال المتاح للاستثمار وتدني مستويات الدخل عائقاً اقتصادياً جوهرياً أمام تنفيذ الخطط التنموية

المستدامة [3] وفي الجزائر تبرز التبعية المطلقة للمحروقات كعائق يهدد استقرار الميزانيات المحلية، حيث يؤدي تذبذب أسعار الطاقة إلى تجميد العديد من البرامج البلدية للتنمية، إن الفساد الإداري والمالي واستغلال النفوذ لتحقيق مصالح شخصية يؤدي بدوره إلى نهب الموارد العامة وضياع فرص التنمية الحقيقية [4]

ثالثاً: المعوقات التقنية والتكنولوجية

يلاحظ تدني مؤشرات البحث والتطوير وضعف استخدام التكنولوجيات الحديثة في التسيير الإداري المحلي [5] فبالرغم من الجهود المبذولة نحو الرقمنة، إلا أن الفجوة التكنولوجية ونقص الكفاءات المؤهلة لتسيير الإدارة الإلكترونية لا تزال تعيق الوصول إلى تخطيط دقيق يعتمد على

[1] قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 64.

[2] رشيد بوخالفة، نفس المرجع ، ص 1043.

[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 168.

[4] رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1038.

[5] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 168.

بيانات واقعية. إن التخطيط في ظل غياب نظم المعلومات البيئية المتطورة يجعل من الصعب تقييم الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية، وهو ما يتعارض مع مبدأ الأمن البيئي [1]

رابعاً: المعوقات الاجتماعية والثقافية

لا يمكن إغفال دور التحديات الاجتماعية المتمثلة في انعدام العدالة في توزيع الخدمات، وهو ما يولد شعوراً بالتهميش لدى الفئات الضعيفة [2] إن التخطيط المحلي في الجزائر يصطدم أحياناً بـ مقاومة التغيير داخل المجتمع الإداري، بالإضافة إلى نقص الوعي البيئي الذي يجعل الأفراد والمؤسسات يستمرون في أنماط استهلاك غير مستدامة.

إن معوقات التخطيط في الجزائر ليست تقنية بحتة بل هي مزيج من موروثات بيروقراطية وتحديات اقتصادية مرتبطة بضعف الاستثمار في العنصر البشري [3] ولتجاوز هذه المعوقات، يتطلب الأمر تبني تكنولوجيا نظيفة واعتماد مبدأ الاعتماد على الذات داخل الحدود الوطنية، مع تفعيل آليات الرقابة والشفافية لمحاربة الفساد [4] إن آفاق التنظيم الإداري المحلي في الجزائر ترهن بمدى القدرة على تحويل هذه التحديات إلى فرص من خلال إعادة هندسة التنظيم الإداري وتكييفه مع معايير الحوكمة الرشيدة، بما يضمن تحقيق رفاهية المجتمع واستدامة موارده [5]

[1] محمد عجيلة، نفس المرجع السابق، ص 13.

[2] مريم حسيني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية: بلدية الحجيرة نموذجاً، جامعة ورقلة، 2014، ص 17.

[3] قرين علي، نفس المرجع السابق، ص 205.

[4] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 167.

[5] رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1052.

الفرع الثاني: تحليل المؤشرات التنموية المحلية

تعد مهمة تحديد المؤشرات والمعايير التي يقاس من خلالها التقدم في التنمية المحلية من الإشكالات الرئيسية، لذا تعمل المنظمات على وضع مؤشرات تصف الحالة بصورة كمية وموجز[1] في الجزائر يمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى أربعة محاور أساسية تعكس أبعاد الاستدامة:

أولاً: مؤشرات البعد الاقتصادي المحلي

تتمثل في مدى قدرة البلديات على خلق الثروة والحد من التفاوت في الدخول. ومن خلال دراسة حالة بلدية الحجيرة ، نجد أن المؤشر الاقتصادي يرتكز على النشاط الفلاحي وتربية المواشي، حيث تقدر المساحة الفلاحية المستغلة بـ 11476 هكتار [2] إن هذا المؤشر يعكس محاولة الإدارة المحلية استغلال الموارد الطبيعية المتاحة لتحقيق فائض اقتصادي، إلا أن ضعف الاستثمارات في وسائل التبريد والتخزين يحد من فعالية هذا المؤشر [3]

كما يظهر المؤشر الاقتصادي من خلال مشاريع تدعيم شبكات المياه الصالحة للشرب والإنارة العمومية، وهي مشاريع تهدف إلى تنشيط النمو المحلي[4]

ثانياً: مؤشرات البعد الاجتماعي والبشري

تركز التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي على النهوض برفاهية الإنسان وتحسين سبل الحصول على الخدمات[5] في الجزائر يقاس هذا المؤشر بمدى توفر الهياكل التربوية والصحية،

[1] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 164.

[2] مريم حسيني، نفس المرجع السابق، ص 51.

[3] رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1038.

[4] مريم حسيني، نفس المرجع ، ص 57.

[5] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 163.

فمثلاً مشاريع ترميم المنشآت التربوية والمكتبات (مثل مكتبة حي أول نوفمبر بالحجيرة) تعكس الرغبة في تحسين مؤشر المقروئية والتعليم[1]

علاوة على ذلك يبرز مؤشر الرضا الوظيفي كمعيار بشري هام؛ حيث تشير الدراسات إلى أن 69.4% من الموظفين في بعض المصالح المحلية يعبرون عن رضاهم، بينما يرتبط عدم الرضا بنقص الحوافز المادية، مما يؤثر على مستوى الأداء العام للجهاز الإداري [2] إن الاستثمار في قدرات الأشخاص وتوسيع نطاق خياراتهم في التعليم والصحة هو جوهر التنمية بواسطة البشر[3]

ثالثاً: مؤشرات البعد البيئي والتقني

يعد مؤشر الضغط والاستجابة معياراً لتقييم الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية. في الإدارة المحلية الجزائرية، يتمثل هذا المؤشر في مشاريع شبكات التطهير والصرف الصحي لحماية المياه الجوفية من التلوث[4] كما أن التوجه نحو الطب عن بعد و المستشفى الافتراضي يعكس استخدام التكنولوجيا لتقليل التنقل واختزال المسافات، وهو مؤشر تقني يدعم الاستدامة [5]

إضافة إلى ذلك فإن إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية يعد مؤشراً قوياً على عصرنة الإدارة، حيث ساهم في تقليص عدد الوثائق من 29 إلى 14 وثيقة، مما أدى إلى خفض الهدر الورقي واقتصاد الوقت والجهد، وهو ما يصب في خانة الإدارة الخضراء المستدامة [6] ومع ذلك

[1] مريم حسيني، نفس المرجع ، ص 62.

[2] علي قرين، نفس المرجع السابق، ص 297.

[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 163.

[4] مريم حسيني، نفس المرجع السابق، ص 60.

[5] رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1045.

[6] رشيد بوخالفة، نفس المرجع ، ص 1052.

تواجه هذه المؤشرات تحدي البيروقراطية وتضخم القوانين التي قد تعيق التنفيذ الفعلي للمشاريع البيئية [1]

رابعاً: تحليل معوقات الاستدامة من خلال المؤشرات الإدارية

تكشف المؤشرات الإدارية في الجزائر عن فجوة بين التخطيط والتنفيذ فبالرغم من رصد ميزانيات ضخمة، إلا أن نسبة الاستهلاك الفعلي لبعض المشاريع التنموية تبقى ضعيفة؛ فمثلاً في بلدية الحجيرة، بلغت نسبة إنجاز بعض مشاريع التهيئة الحضرية 0.7% فقط بسبب تعقيدات الصفقات العمومية وفشل أجهزة الرقابة[2]

إن الفساد الإداري والبيروقراطية المتمثلة في التمسك بالقوانين الجامدة تعد من أبرز المعوقات التي تظهرها المؤشرات[3]ولتجاوز ذلك يتطلب الأمر تبني استراتيجيات الإدارة بالشفافية وتفعيل دور القيادة الإدارية المشاركة التي توازن بين الإنتاج والأفراد[4] إن المؤشرات المحلية تؤكد أن الإصلاح يجب أن يكون شمولياً لضمان استمرارية التنمية وتأصيل التوجه الابتكاري في الجهاز الإداري[5]

إن تحليل المؤشرات التنموية المحلية في الجزائر يظهر تقدماً ملحوظاً في الجوانب التقنية (الرقمنة) والاجتماعية، لكنه لا يزال يصطدم بعقبات هيكلية واقتصادية تستوجب إعادة هندسة التنظيم الإداري المحلي ليكون أكثر استجابة لمتطلبات الاستدامة.

[1] علي قرين، نفس المرجع السابق، ص 212.

[2] مريم حسيني، نفس المرجع السابق، ص 63.

[3] علي قرين، نفس المرجع السابق، ص 213.

[4] رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1052.

[5] علي قرين، نفس المرجع ، ص 189.

المطلب الثاني: تطوير الإدارة المحلية نحو الاستدامة

الفرع الأول: تفعيل المشاركة الشعبية والشفافية في اتخاذ القرار المحلي

تعد الإدارة المحلية في الجزائر الخلية الأساسية التي يرتكز عليها المسار التنموي، حيث انتقل دورها من مجرد تسيير روتيني للخدمات إلى دور استراتيجي يهدف إلى تجسيد أبعاد التنمية المستدامة. ولا يمكن تحقيق هذا التحول إلا من خلال آليات واضحة تضمن انخراط المواطن في العملية التنموية وتكريس مبادئ الشفافية في التسيير، وهو ما يتوافق مع الرؤى الحديثة للحوكمة المحلية.

تعتبر المشاركة الشعبية حجر الزاوية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، حيث تشير هذه الأبعاد إلى العلاقة الموجودة بين البشر والطبيعة، وإلى النهوض برفاهية الإنسان عن طريق المشاركة في التنمية [1] وفي التنظيم الإداري الجزائري، لم يعد ينظر إلى التنمية على أنها عملية فوقية تقوم بها الدولة بمفردها، بل هي تنمية بشرية من أجل البشر بواسطة البشر[2]

إن تفعيل المشاركة الشعبية على المستوى المحلي يتطلب تمكين الأفراد من التعبير عن احتياجاتهم وصياغة أولوياتهم التنموية، حيث يعتمد هذا البعد على مشاركة كل أفراد المجتمع في إعداد وتنفيذ الخطط المحلية [3] وتتجلى أهمية هذه المشاركة في كونها تضمن توزيع عائدات التنمية بشكل عادل، مما يقلل من الفوارق الاجتماعية ويحد من التهميش[4]

ومن الناحية القانونية كرس المشرع الجزائري من خلال قانون البلدية (11-10) حق المواطن في المشاركة في تسيير الشؤون العمومية، معتبراً البلدية هي الإطار المؤسساتي لممارسة

[1] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 163.

[2] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 163.

[3] مريم حسيني، نفس المرجع السابق، ص 11.

[4] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 163.

الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري[1] وتعد الشفافية أحد المقومات الأساسية التي تدعم هذا المسار، حيث أوجب القانون إعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وتقاس فاعلية هذا التنظيم الإداري بمدى نجاحه في الإفصاح و الوضوح؛ فالشفافية تعني الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط وعرضها على الجهات المعنية بالمراقبة

إن نجاح الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة ينعكس من خلال معايير رقمية ومؤشرات يمكن حسابها، مما يتيح لصناع القرار اتخاذ خطوات صحيحة مبنية على معلومات دقيقة وبعيدة عن العشوائية [2]

كما أن الشفافية في التسيير المحلي تساهم في مكافحة الفساد الإداري، وهو ما يعزز ثقة المواطن في مؤسساته المحلية ويشجعه على الانخراط الفعال في العمليات التنموية الكبرى [3]

يعتبر الاقتصاد البيئي أحد الركائز التي تدعم الشفافية في القرار المحلي، حيث يهدف إلى إدماج الجوانب البيئية في تحليل القرارات الاقتصادية [4]وتلعب الإدارة الإلكترونية دوراً محورياً فهي تعمل على تبسيط الإجراءات وإزالة عوائق الوقت والمسافة، مما يسهل على المواطن الوصول إلى المعلومات والخدمات [5]

إن التحول نحو الإدارة الإلكترونية في البلديات الجزائرية ليس مجرد رقمنة للوثائق، بل هو آلية لتعزيز الشفافية من خلال إتاحة خدمات المعلومات و خدمات المعاملات التي تسمح

[1] رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1048.

[2] مريم حسيني، نفس المرجع السابق، ص 24.

[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 164.

[4] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 167.

[5] عجيلة محمد، نفس المرجع السابق، ص 1.

للمواطن بالتواصل المباشر مع الإدارة دون عراقيل بيروقراطية [1] وهذا التوجه يخدم مبدأ المساءلة الإدارية ، حيث تصبح القرارات المحلية قابلة للمراجعة والتدقيق الشعبي والمؤسساتي [2] إن توفير قاعدة معلومات بيئية وتقييم الأثر البيئي للمشاريع المحلية يعد جزءاً من الإدارة البيئية السليمة التي تضمن تلبية حاجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة [3]

و تواجه المشاركة الشعبية والشفافية في الجزائر جملة من المعوقات التي تحول دون تحقيق الاستدامة المنشودة. وتتمثل هذه التحديات في البيروقراطية المتصلبة، وتمسك بعض القيادات الإدارية بالحرفية الشديدة في تطبيق القوانين الجامدة، مما يصنع فجوة بين الإدارة والمواطنين[4]

إن ضعف التكوين ونقص التأطير الكفء في الهيئات المحلية يساهم في عجز الإدارة عن استقطاب المطالب الاجتماعية وتلبيتها [5] كما أن التحديات الأمنية والاجتماعية المتمثلة في انعدام العدالة في توزيع الخدمات تؤدي إلى تهميش الموارد البشرية وإعاقة تقدمها[6]

ولتحسين هذا الواقع يتوجب على الإدارة المحلية تبني استراتيجيات التخطيط الاستراتيجي ، الذي يتجاوز حل المشكلات اليومية العشوائية إلى التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له[7] إن التنمية المحلية الناجحة هي التي تُبنى برامجها على أساس تخطيط علمي واعٍ يهدف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية [8]

[1] عجيلة محمد، نفس المرجع ، ص 2.

[2] رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1047.

[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 167.

[4] رشيد بوخالفة، نفس المرجع ، ص 1039.

[5] علي قرين، نفس المرجع السابق، ص 212.

[6] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 168.

[7] علي قرين، نفس المرجع ، ص 140.

[8] عجيلة محمد، نفس المرجع السابق، ص 13.

إن تطوير الإدارة المحلية نحو الاستدامة في الجزائر يمر حتماً عبر القيادة الإدارية المشاركة هذه القيادة هي التي تدرك أن التنمية المستدامة عملية سياسية بامتياز تحتوي على عناصر تتعلق بأمن الإنسان وعدالته[1]

يتطلب الأمر إعادة تقييم الموارد البيئية وتغيير أنماط الاستهلاك المحلية لتصبح أكثر استدامة، مع ضرورة تمهيد الظروف الاجتماعية والثقافية لضمان نجاح التغيير [2]إن تفعيل المشاركة الشعبية والشفافية ليس مجرد شعار، بل هو ممارسة يومية تتجسد في قدرة البلدية على أن تكون محور النشاط الاجتماعي ونواة التغيير المحلي [3]

بناءً عليه، فإن استراتيجيات التطوير المستدام يجب أن تركز على التنمية البشرية كصمام أمان يحمي حاجات الأجيال الحاضرة والقادمة، من خلال توفير العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة [4] إن التنظيم الإداري المحلي في الجزائر، رغم عثراته، يمتلك آفاقاً واعدة إذا ما تم تدعيمه بالرقابة الفعالة والشفافية المطلقة في اتخاذ القرار [5]

الفرع الثاني: دمج البعد البيئي والتكنولوجي في المخططات الإنمائية المحلية

إن فلسفة التنمية المستدامة ترتكز على حقيقة مفادها أن استنزاف الموارد الطبيعية الضرورية لأي نشاط زراعي أو صناعي محلي سيكون له آثار ضارة على الاقتصاد الإنمائي؛ لذا فإن أهم نقطة في تطوير الإدارة المحلية بالجزائر هي ترشيد استخدام الموارد مع مراعاة الأمن البيئي[6] ويتطلب هذا الدمج تحقيق التوازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي داخل المخططات البلدية للتنمية، من خلال وضع حدود للاستهلاك والنمو السكاني والأنماط السيئة للإنتاج .

[1]عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 166.

[2]عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 169.

[3]عجيلة محمد، نفس المرجع ، ص 11.

[4]عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 167.

[5]رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1052.

[6]عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 163.

إن البعد البيئي في التنظيم الإداري المحلي يعني الاهتمام بالمصادر الطبيعية وإدارة استغلالها دون استنفاد منبعها، لأن استنزاف الموارد هو من العوامل التي تتعارض جوهرياً مع مفهوم الاستدامة[1] ومن هنا، يجب على الإدارة المحلية في الجزائر أن تتبنى طرقاً منهجية مترابطة مع إدارة النظام البيئي لتجنب زيادة الضغوط على البيئة المحلية في ظل التوسع العمراني السريع [2]

من ناحية أخرى يمثل البعد التكنولوجي العصب المحرك لعصرنة التنظيم الإداري المحلي في الجزائر، فالتنمية المستدامة تفرض تبني التكنولوجيا النظيفة التي تكون أكثر قدرة على المحافظة على الموارد وتوليد أقل قدر من النفايات [3] وإن الإدارة المحلية مطالبة باستيراد وتطوير مهارات تقنية تؤمن لها القدرة على إنتاج تكنولوجيا محلية صديقة للبيئة تدمج ضمن مخططات التهيئة الحضرية[4]

إن هذا الدمج التكنولوجي يهدف إلى تحويل الإدارة المحلية من نمط ورقي بيروقراطي إلى إدارة إلكترونية تساهم في تحقيق الجودة والكفاءة المطلوبة [5] فالإدارة الإلكترونية تحقق السرعة والشفافية التي يأملها المواطن، وتوفر على الجماعات المحلية تكاليف الوقت والجهد، مما يسمح بتوجيه تلك الموارد نحو مشاريع حماية البيئة وتجديد النظم الإيكولوجية[6]

يتجلى دمج البعد التكنولوجي في المخططات الإنمائية المحلية من خلال الرقمنة كأداة لعصرنة المرفق العام، فقد باشرت السلطات العمومية في الجزائر جملة من الإصلاحات تهدف إلى القضاء على مظاهر التعقيد الإداري عبر تبني إجراءات تسييرية حديثة[7] إن استخدام تكنولوجيا

[1] مريم حسيني، نفس المرجع السابق، ص 29.
[2] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 164.
[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 167.
[4] رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1044.
[5] عجيلة محمد، نفس المرجع السابق، ص 1.
[6] عجيلة محمد، نفس المرجع ، ص 1.
[7] رشيد بوخالفة، نفس المرجع ، ص 1032.

المعلومات والاتصالات في الإدارة المحلية يسمح بتوفير خدمات المعلومات والمعاملات للمواطنين دون الحاجة للتنقل، مما يقلل من البصمة الكربونية للعمل الإداري[1]

كما أن تطوير الإدارة المحلية نحو الاستدامة يتطلب دمج الاقتصاد البيئي في صلب المخططات البلدية، حيث يهدف هذا العلم إلى إدماج البيئة في إطار العلوم الاقتصادية، ومعالجة العلاقة بين الجماعات البشرية ومحيطها الحيوي لضمان النمو المستديم[2] وهذا التوجه يفرض على المسؤولين المحليين استخدام أدوات مثل تقييم الأثر البيئي و قاعدة المعلومات البيئية قبل المصادقة على أي مشروع محلي.

عند تحليل المخططات الإنمائية المحلية في الجزائر نجد أن دمج البعد البيئي يصطدم بمجموعة من التحديات التقنية المتمثلة في تدني مؤشرات البحث والتطوير وضعف التأطير الكفء [3]فالبيروقراطية المتصلبة وغياب النظرة التكاملية لبرامج التنمية الإدارية يؤديان إلى فشل دمج هذه الأبعاد بشكل فعال[4] كما أن عدم احتساب المؤسسات الاقتصادية المحلية لقيمة التكاليف الخارجية (التلوث) يجعل الأعباء البيئية تقع بالكامل على المجتمع المحلي[5]

ولذلك فإن التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية داخل الإدارة المحلية يعد شرطاً أساسياً لنجاح هذا الدمج؛ حيث يجب توفير كفاءات إدارية قادرة على فهم المتغيرات البيئية واستخدام الأساليب الكمية والإحصائية في قياس مؤشرات التنمية المستدامة [6]إن التنمية بواسطة البشر تعني إعطاء كل موظف محلي الفرصة للمشاركة في وضع حلول تكنولوجية للمشاكل البيئية كالتصحر وتراكم النفايات .

---

[1] عجيلة محمد، نفس المرجع السابق، ص 2.

[2] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع السابق، ص 167.

[3] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 168.

[4] رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1039.

[5] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع ، ص 169.

[6] علي قرين، نفس المرجع السابق، ص 113.

خلاصة الفصل :

إن آفاق التنظيم الإداري المحلي في الجزائر تعتمد على مدى نجاح الحوكمة المحلية في تفعيل المشاركة الشعبية والشفافية في تنفيذ المشاريع البيئية والتكنولوجية[1] إن دمج هذه الأبعاد في المخططات الإنمائية يتطلب استراتيجية طويلة الأجل تعتمد على التخطيط العلمي الواعي [2]

[1] رشيد بوخالفة، نفس المرجع السابق، ص 1047.

[2] عجيلة محمد، نفس المرجع السابق، ص 13.

الخاتمة

الخاتمة

أولاً: النتائــج

توصلت هذه الدراسة إلى تسجيل النتائج التالية:

– أثبتت الدراسة أن التنظيم الإداري الجزائري الحالي لا يزال متأثرا بشدة بالمركزية المفرطة والبيروقراطية المتصلبة، مما يعيق سرعة الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، ويخلق فجوة بين طموحات النصوص القانونية والواقع الميداني.

– إن تحقيق التنمية المحلية المستدامة يعتمد بشكل جوهري على مدى التنسيق والتكامل بين الوالي (كممثل للسلطة المركزية والساهر على النظام العام البيئي والاقتصادي) وبين المجلس الشعبي الولائي (كلسان حال المواطنين والمسؤول عن التنمية الجوارية)، غير أن تداخل الصلاحيات أحيانا يحد من هذه الفعالية.

– تبين أن الكثير من الخطط التنموية المحلية (مثل البرامج البلدية والولائية للتنمية) تركز على البعد الاقتصادي وإنجاز الهياكل، مع تهميش نسبي للبعدين البيئي والاجتماعي، وضعف في استخدام مؤشرات القياس الدقيقة (كمؤشرات الضغط والاستجابة البيئية)

– إن التنظيم الإداري في الجزائر يعاني من طغيان التنظيم غير الرسمي الذي يكرس أحيانا ظواهر سلبية كالمحسوبية، وضعف الشفافية، والفساد الإداري، وهي عوامل تتناقض كليا مع أسس الحوكمة الرشيدة المطلوبة لتحقيق الاستدامة.

– أظهرت الدراسة أن جهود عصرنة الإدارة (الإدارة الإلكترونية) في الجزائر، ورغم أهميتها، لا تزال في مراحلها التأسيسية، وتحتاج إلى بنية تحتية تقنية قوية وتأهيل بشري لاستغلالها كأداة لتحقيق الإدارة الخضراء والحد من استنزاف الموارد.

ثانياً: التوصيــات

بناءً على النتائج المتوصل إليها، وتأسيسا على متطلبات التنمية المستدامة، نقترح التوصيات الآتية:

– نوصي بضرورة المراجعة العميقة لقانوني الولاية والبلدية، بما يضمن منح صلاحيات أوسع واستقلالية مالية حقيقية للمجالس الشعبية المنتخبة، لتمكينها من قيادة عجلة التنمية المحلية الجوارية بعيدا عن ثقل الوصاية الإدارية المفرطة.

– الإلزام القانوني بدمج معايير الاقتصاد البيئي في دراسة أي مشروع تنموي محلي (سواء في البرامج القطاعية أو البلدية)، مع تفعيل آليات تقييم الأثر البيئي قبل المصادقة على الميزانيات.

– يجب تعميم الرقمنة في كافة الإدارات العمومية، ليس فقط لتبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية، بل كآلية لتحقيق الاستدامة البيئية (تقليص استهلاك الورق وتقليل تنقلات المواطنين)، مع توفير الأمن السيبراني اللازم.

– إخضاع القيادات الإدارية والمنتخبين المحليين لبرامج تدريبية حديثة ومتخصصة في مجالات (إدارة الجودة الشاملة، الحوكمة المحلية، والتخطيط الاستراتيجي المستدام)، لترسيخ ثقافة إدارية تعتمد على الكفاءة والجدارة.

– تفعيل الآليات القانونية والعملية التي تسمح للمجتمع المدني والمواطنين بالمشاركة الفعلية في رسم السياسات التنموية المحلية، ومراقبة تنفيذها، وتفعيل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته لتطهير البيئة الإدارية من الانحرافات السلوكية.

– نوصي بتأسيس هيئات استشارية ورقابية على مستوى كل ولاية، تضم خبراء وأكاديميين، تتولى قياس مؤشرات التنمية المستدامة دوريا، وتقديم تقارير توجيهية للوالي والمجلس الشعبي الولائي لضمان بقاء المشاريع ضمن المسار المستدام.

قائمة المراجع

المراجع :

أولاً: النصوص القانونية

1. الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية الجزائرية.

ثانياً: الكتب والأبحاث والمقالات

- أحمد محمد ناصر النعيمي، إستراتيجية التنمية الإدارية كمدخل للتطوير التنظيمي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 1998.

- أسامة منزر وزرقة بولفواس، الإدارة العمومية في الجزائر واستراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة الباحث، المجلد 12، العدد 1، 2020.

- أسماء حدانة، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة.

- أسماء هارون، التعليم الجامعي وتحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين، 2020.

- إسماعيل شعبان، تقييم فاعلية التنمية الإدارية لمستوى الإدارة العليا، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، 1988.

- بريحة فاتيح، مساهمة الإدارة الإستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، 2018.

- حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013.

- حمزاوي رابح وهاروجي أحمد، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2017.

- بن الشيخ مريم، أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2012.

– راوية حسن، السلوك الإنساني في المنظمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

– رعد حسن الصرن، صناعة التنمية الإدارية في القرن الواحد والعشرين، دار الرضا للنشر، سوريا، 2002.

– رشيد بوخالفة وزينب قريوة، التنظيم الإداري الجزائري وآليات عصرنته، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، 2022.

– زرزور إبراهيم، المسألة البيئية والتنمية المستدامة، ملتقى اقتصاد البيئة، المركز الجامعي بالمدية، 2006.

– سعيد مقدم، واقع وتطلعات تنمية الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة الإدارة، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، 1993.

– عامر خضير الكبيسي ومحمد بن عبدالله السليمان، مؤشرات التنمية المستدامة وتطبيقاتها، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2015.

– عباس مفرج الفحل، التنمية المستدامة: أبعادها، قياسها، خصائصها، مقوماتها ومعوقاتها، مجلة دراسات البصرة، السنة 18، 2023.

– عبد الحفيظ فوزي، أصول الإدارة، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

– عبد الحميد قرفي، الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية.

– عبد الله حسون محمد ومهدي صالح داوي، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد.

– عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية.

– عجيلة محمد وسعيداني محمد السعيد، متطلبات الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، أبحاث الملتقى الوطني، الجزائر، 2022.

– علية الأنجباوي، تقييم فاعلية التنمية الإدارية لمستويات الإدارة العليا، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1981.

– عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الجزائر، 2003.

– غضبان خميسة، سوسيولوجيا الفعل الإداري المحلي الجزائري.

– فتحية طويل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013.

– فتيح محمد لمين وأحمدوش بيلال، التنمية المستدامة: الأبعاد الآفاق والعلاقة بالطاقات المتجددة.

– فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15، 2016.

– فلاح العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، ط 1، دار دجلة، عمان، 2016.

– قرين علي، التنمية الإدارية في الجزائر: واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2014.

– مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار دجلة، الأردن، 2014.

– محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية.

– محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر.

– محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية.

– محمد قاسم القريوتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2001.

– مريزق عدمان، التسيير العمومي بين الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة.

– مريم حسيني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية: دراسة حالة بلدية الحجيرة، –مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.

– نزار رافع مهيدي، نموذج مقترح لاستراتيجية التنمية المستدامة.

– نواف كنعان، القيادة الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية

40. Buckley, J., Management education and Development, Vol 18, 1987.
41. James, P., Management Development & Training Programmes In Japanese Firms, Vol 11, 1992.
42. Paul Brown, Seeking Success Though Strategic Management Development, Vol 27, 2003.

تناولنا في هذا الموضوع تطوير التنظيم الإداري في الجزائر وعلاقته بتحقيق التنمية المستدامة، باعتباره أن الإدارة الحديثة أصبحت عنصرًا أساسيًا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد ركزت الدراسة على تحليل واقع التنظيم الإداري المحلي في الجزائر، ومدى مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديث الإدارة وتبني أساليب التسيير الحديثة حيث تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للتنظيم الإداري، حيث تم تعريفه باعتباره مجموعة القواعد والهياكل التي تنظم نشاط الإدارة وتحدد الاختصاصات والعلاقات بين مختلف المصالح. كما تم عرض أنواع التنظيم الإداري، سواء التنظيم الرسمي القائم على القوانين واللوائح، أو التنظيم غير الرسمي القائم على العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة. وأبرزت الدراسة أن تطوير التنظيم الإداري أصبح ضرورة حتمية بسبب التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية ومتطلبات تحسين الخدمة العمومية. حيث تم عرض الأبعاد التقليدية المتمثلة في البعد الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق النمو وترشيد استغلال الموارد، والبعد الاجتماعي الذي يهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة ، ثم تم التطرق إلى الأبعاد الحديثة، كما تناولت الدراسة آليات التمويل والتخطيط التنموي المحلي، مثل البرامج البلدية للتنمية (PCD) والبرامج القطاعية للتنمية(PSD) ، ودورها في تمويل المشاريع التنموية وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية. وتطرقت المذكرة كذلك إلى واقع التخطيط في الجزائر، وأهم المعوقات التي تواجهه، مثل البيروقراطية وضعف التنسيق الإداري ونقص الإمكانيات.

وفي الأخير، خلصت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يتطلب تطوير التنظيم الإداري المحلي من خلال تعزيز اللامركزية، تحسين التخطيط، اعتماد الرقمنة والإدارة الإلكترونية، وتفعيل الشفافية والمشاركة الشعبية، بما يضمن إدارة أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

This study addressed the development of administrative organization in Algeria and its relationship with achieving sustainable development, considering that modern administration has become a fundamental element in supporting economic, social, and environmental development. The study focused on analyzing the reality of local administrative organization in Algeria and the extent of its contribution to achieving sustainable development goals through administrative modernization and the adoption of modern management methods.

The study examined the conceptual framework of administrative organization, defining it as the set of rules and structures that regulate administrative activities and determine competencies and relationships among various administrative bodies. It also presented the different types of administrative organization, including formal organization based on laws and regulations, and informal organization based on human relations within institutions. Furthermore, the study highlighted that the development of administrative organization has become an inevitable necessity due to economic and technological changes, as well as the increasing need to improve public services.

In addition, the study discussed the traditional dimensions of sustainable development, namely the economic dimension, which aims at achieving growth and rationalizing the use of resources, and the social dimension, which focuses on achieving social justice and improving living standards. The research also addressed the modern dimensions of sustainable development. Moreover, the study examined local financing and development planning mechanisms, such as the Municipal Development Programs (PCD) and the Sectoral Development Programs (PSD), and their role in financing development projects and improving infrastructure and essential public services. The dissertation further explored the reality of planning in Algeria and the major obstacles it faces, including bureaucracy, weak administrative coordination, and limited resources.

Finally, the study concluded that achieving sustainable development in Algeria requires the development of local administrative organization through strengthening decentralization, improving planning processes, adopting digitalization and e-administration, and promoting transparency and public participation, thereby ensuring a more efficient administration capable of achieving comprehensive and sustainable development.